المنهاج والنظام الداخلي
رقم الايداع: (٢٣٢٢)
عدد النسخ: (٤٠٠٠)
الطبع: مطبعة حمدي
الطبعة: الاولى
سنة الطبع: ٢٠١١
التصميم: اميره عمر

للاتحاد الوطني الكوردستاني

المنهاج و النظام الداخلي

ترجمه: د. بندر على اكبر

اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

مؤسسة ثقافية تأسست بموجب قرار صادر عن المؤتمر الثالث للإتحاد الوطني الكردستاني في عام ٢٠١٠ ، تتضمن مهامها توفير مستلزمات التوعية السياسية، وتوسيع اطر الثقافة العامة، تعزيز قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الإجتماعية في المجتمع، ودراسة قضايا الفكر المعاصر وتوفير المواد الضرورية لتأهيل الكوادر في مختلف المجالات.

www.pukhoshiari.com
info@pukhoshiari.com

اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

السليمانية ـ ٢٠١١

الفهرست

المدخل ٩

المنهاج للإتحاد الوطني الكردستاني ١٧

ا. الاهداف العامة ٤٢
ب. الاهداف السياسية ٤٧
حول المسألة القومية ٤٨
ج. الاهداف الاقتصادية ٥٠
ـ أولاً: القطاع الزراعي ٥١
ثانياً: قطاع الصناعة والطاقة ٥٦
ثالثاً: القطاع المالي ٥٨
رابعاً: القطاع لاداري: ٦٠
خامساً: القطاع الخاص ٦٢
سادساً: المشاريع الصغيرة ٦٣

سابعاً: السياحة ٦٤
ثامناً: البيئة ٦٥
تاسعاً: مكافحة الفساد ٦٥
د ـ الاهداف الاجتماعية ٦٦
اولاً: التنمية البشرية ٦٩
ثانياً: الشباب ٧١
ثالثاً: الرياضة ٧٣
رابعاً: النساء ٧٥
خامساً: التربية والتعليم ٧٦
سادساً: الصحة ٧٨
سابعاً: الاسكان ٨٠
ثامناً: المحور الثقافي ٨١
تاسعاً: دو الشهداء و ضحايا الانفال والقصف الكيمياوي ٨٣
عاشراً: السجناء السياسيون ٨٤
الحادي عشر: معوقو المقاومة المسلحة، والسجناء السياسيون وذو الاحتياجات الخاصة ٨٦

النظام الداخلي	**٩٣**
اولاً: المباديء العامة	٩٥
ثانياً: العضوية	٩٧
ثالثاً: المؤتمر	١٠٤
رابعاً: اللجنة القيادية (المجلس القيادي)	١١١
اللجنة القيادية	١١٤
المكتب السياسي	١١٨
خامساً: المجلس المركزي	١١٩
سادساً: المكاتب والمؤسسات	١٢٧

المدخل

في ظل ظروف و احوال عالمية متغيرة، واوضاع وأحداث سياسية عراقية متقلبة، واقليمية الى حد ما، حيث تنشر العولمة ظلالها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاعلامية، فى انحاء العالم كافة،وإذ أوصلت هذه العولمة، ومنذ القرن الثامن عشر ـ الثورة و المشروع الديموقراطى، الى مستوى متقدم من الناحية الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وحقوق المراة،وحريات الفرد والمجموع، لكن، بالرغم من وجود الازمات والمشاكل والفوارق والاستغلال الطبقى، ألا أن الديموقراطية والرأسمالية لم تسقط ولم تضعف، بل وصل تطور استراتيجية الديموقراطية، والسوق

الحرة الى مستوى واتجاه، لا يمكن فيه قط، بعد الان، حصر منجزات مدنية الديموقراطية ومفاخرها، فى اطار الغرب بل يجب نقلها، لاسيما بعد الحرب الباردة، الى كل ارجاء العالم، ليس هذا فقط، لأن الديموقراطية و حقوق الانسان والحريات العامة فى غاية الاهمية للبشرية كافة، وانما لأن النظام الراسمالى باجمعه، و مراحل حفاظه على نفسه وديمومته، من اجل التقدم الديموقراطى، والحرية والامن العالمي، بحاجة ماسة الى نشر العلم والتكنولوجيا، والمدنية الديموقراطية الجديدة في العالم، العالم كله، من الشمال والجنوب الى الشرق والغرب، من الكرة الارضية. ففي ظل ظروف واوضاع قلقة مهزوزة مقلقة كهذا، تسود العالم والعولمة، عقد الاتحاد الوطني الكوردستاني، في الايام (١٠-٢٠١٠/٦/١٤) مؤتمره الثالث، في السليمانية، تحت شعار: "نحو التغيير وترسيخ الاتحاد داخل الاتحاد"، شارك فيه (١٦٧١) عضوا عاملا من اعضائه، وفي هذا المؤتمر تمت الموافقة على اقرار هذا المنهاج والنظام الداخلي، و بهذا اصبح هذا المنهاج

والنظام الداخلي، وللسنوات الثلاث القادمة، المنظور الفلسفي والايـديولوجي، والـسياسي، والهيكـل التنظيمـي للاتحـاد الوطنى الكوردستاني، وقد جاء نتيجة لمناقشات حرة، جرت بين اكثرمن (١٠٠٠) ألف عضو في المؤتمر، ثـم أقـر في المؤتمر ولجانه.

وعند مقارنة موضوعية بين فقرات هذا المنهاج والنظام مع المنهاج والنظام الداخلي للمؤتمر الثاني للاتحاد الوطني الكوردسـتاني، يظهـر بكـل سـهولة و وضـوح مـدى التغـيير الـشامل الـذي حـصل فيـه.هـذه التغـييرات كانـت اسـتجابة لمطالبـات متراكمـة ومتزاحمـة، طيلـة سـنوات مـضت لمراكـز التنظـيم والمخلـصين في (أ.و.ك)، تحققـت، لحـسن الحـظ، في هذا المؤتمر.

بقي أن نقول: إن درجـة الالتـزام إلى حـين انعقـاد المـؤتمر الرابع، بالمنهاج والنظام الداخلي، وقرارات المؤتمر وتوصياته، بـل كيفيـة تنفيـذها، في خـضم النـضال والعمـل، هـو واجـب ومـسؤولية تاريخيـة ملقـاة علـى عـاتق هيئـات وأجهـزة

ومؤسـسات (أ.وك) بـدءاً مـن الأخ الـسكرتير العـام، ونـزولا الى القيادة، والمكتب السياسي، والهيئة العاملة، والمجلس المركـزي، وجميـع المراكـز الاخـرى في (أ.و.ك). وبهـذا فقـط نـستطيع تنفيـذ ميثـاق المـؤتمر ورسـالته، في صـفوف كـادحي الفكـر والسواعد، كقوة اشـتراكية - ديمقراطيـة، و صـاحبة برنـامج ومكانـة اجتماعيـة متميـزة ،لانجـاز واجبـات المـشروع الديمقراطي، والـسير نحـو تحقيـق العدالـة الاجتماعيـة، بـين افراد وشرائح شعبنا، بالعمل والالتزام بالخصائص والصفات الديمقراطيـة الحقيقيـة. لاشـك انـه لـيس مـن المحـال لقـوة تاريخية مقتدرة، مثل الاتحاد الوطني الكوردستاني، الالتـزام بهـذا المنهاج والنظـام الـداخلي، وتنفيـذ مـاورد فيهمـا. هـذا (الاتحاد) الذي كـان، ولايـزال، في طليعـة الـرواد الـسائرين في الدروب النضالية السياسية والاجتماعية الشائكة. نعـم، هـذا (الاتحاد) الثوري الديمقراطي الذي تمكن من.

- احياء أمل تحقيق الانتصار، في ظروف اليأس والانكسار.

- الصمود بوجه الصعاب والفواجع، والقصف الكيمياوي، والترحيل والتهجير، والتعريب والتبعيث، والتصدي لها.

- مواكبة النضال، ورفض الاستسلام، قبل الحرب العراقية- الايرانية، وبعد الاتفاق على وقف اطلاق النار.

- وضع (الحكم الذاتي) في ثلاجة الزمن، منذ بداية الثمانينات، وجعل استراتيجة حق تقرير المصير هدفا و مرادا.

- ممارسة الدور الاكثر تأثيراً في قيام الانتفاضة.

- جعل تجربة الفيدرالية حقيقة تاريخية

- أصبح المحرك الفعال لإسقاط الفاشية.

- أزال، بتصديه لمليشيا السلفية، الخطر على الديمقراطية.

- اصدار أول صحيفة يومية كوردية، وتأسيس اول محطة تلفزيونية كوردستانية.

- التصدي للتدخلات الاقليمية ومؤامراتها.

- كونه القوة الاكثر التزاماً بالديمقراطية والحرية، والاستقلال .

- تغيير قانون الاحوال الشخصية، فيما له علاقة بالمرأة.

- كونه قوة رئيسة في بناء عراق ديمقراطي.

- بقاؤه كما كان، منذ تشكيل الجبهة الكوردستانية بعد الإنتفاضة، الى يوم تشكيل التحالف الكوردستاني (٢٠٠٩م).

- لم يعرضه اكبر ردة وانحراف وخداع للرأي العام، الى الانهيار والهزيمة.

- قبوله كعضو دائم في الاشتراكية- الدولية، نتيجة لالتزامه بالديمقراطية والحرية والمجتمع المدني.

- تحقيقه مطالب مهنية كثيرة للنقابات، الى يومنا هذا.

- تأمين الخبز والحرية، في الجبل والمدينة، للادباء والكتاب.

- في مؤتمره الثالث استطاعت النساء الحصول على عضوية اللجنة القيادية والمجلس المركزي، بنسبة (٢٠٪)، فضلا عن وصول العديد من الشباب الى اللجنة القيادية .

إن (اتحادا) كهذا تمكن بهذا الشكل من مد جذوره الى اعماق المجتمع الكوردستاني، وصاحب مثل هذه الانجازات والتغييرات التاريخية، يستطيع وبلا ادنى شك، تنفيذ قراراته وبرامجه، بين الناس وشرائح المجتمع، وتحقيق ماهو مطلوب، من اجل تصحيح الاخطاء، وازالة النواقص، ومحاربة الطفيليين والفاسدين ومحاسبة المقصرين، من اجل خدمة الناس والمجتمع.

نأمل من الرفاق في الاتحاد الوطني الكوردستاني؛ الاتحاد المرفوع الرأس والهامة العالية في التاريخ الحديث؛ الاتحاد محقق المنجزات التاريخية؛ الاتحاد المحافظ على الديمقراطية ومطورها، الاتحاد .. كقوة تاريخية دائمة مستمرة، نأمل من اعضائه أن يناضلوا بلا كلل وملل، و ان يجعلوا، في معترك النضال، المنهاج والنظام الداخلي للمؤتمر الثالث منارا، لتقديم الخدمات وهاديا للسلوك ودافعا للعمل وتوعية الناس، والدفاع عن حقوقهم، والإنخراط الى صفوف كادحي الفكر والساعد، والنزول الى الازقة والمحلات والمدن الصغيرة

في الاطراف، والى القرى، لكي نتمكن من اجتياز المرحلة الانتقالية الديمقراطية، مثل المراحل الصعبة الاخرى للنضال، بنجاح وسلام.

فالى الامام نحو ضمان الانتصار للديمقراطية، والعلمانية، والمجتمع المدنى وتحقيق مجتمع العدالة الاجتماعية، في المستقبل.

المكتب السياسي

المنهاج الاتحاد الوطني الكردستاني

.١

المرحلة الانتقالية:

تمر كوردستان العراق بمرحلة: ادارية، سياسية، اجتماعية، اقتصادية، و ثقافية حساسة، وهي (مرحلة انتقالية)، لم تكتمل فيها بعد الاسس والركائز الاقتصادية، والاصطفافات الطبقية، والاتجاهات الثقافية. وبناء على هذا نجد ان هناك خلافات متعددة، بين الطروحات المختلفة، بشكل جدى، للسيطرة على زمام المرحلة، الا ان العولمة، بجانبيها المضيء والخافت، هي الاطروحة السائدة، وقد ترسخ قسم من اسسها وقواعدها في كوردستان.

هذه المرحلة الانتقالية هي التي تبني التجربة الديموقراطية في كوردستان على النقيض من حقبة الحرب العالمية الاولى التي تم فيها احتلال كوردستان، وتقسيمها، كما هي مختلفة عن الفترة الزمنية التي قامت فيها الحرب

العالمية الثانية التي لم يراع فيها اي حق من الحقوق الديمقراطية لكوردستان وشعبها، اذ وضع الحلفاء جمهورية كوردستان الشرقية بين قطبي رحى في بدايات التوافق بين أقطاب الحرب الباردة، ولم يتعرض اى وطن او شعب من الشعوب، فى الشرق، للكوارث والنكبات، على ايدى اقطاب الشرق والغرب، بقدرماتعرض له الشعب الكوردى، حتى تحولت الحرب ضد الشعب الكوردي، الى حرب إبادة وقصف كيمياوى، وأمام أنظار الشرق والغرب في العالم المتحضر.

إن تجربة كوردستان الحالية، وعلى النقيض من التجارب السابقة كافة، تجري في عهد العولمة، وفي هذا العهد، ولاول مرة، تصل بدايات امواج الديمقراطية، من الغرب الى الشرق، كما أنه، لاول مرة ايضا، تنسجم الجوانب المشرقة لهذه الحقبة مع استراتيجية التحرر و الديمقراطية للكورد و كوردستان، لذلك فان كوردستان العراق التي هي جزء من العراق، كدولة متعددة القوميات، متعددة الاديان، متعددة المذاهب، ترسي قواعد ومرتكزات بنائها من جديد، على

اساس الفيدرالية والديمقراطية والبرلمانية، لكنها ليست طليقة اليدين في اتباع اتجاه مستقل كامل الاستقلال، في بناء المجتمع بالشكل الذي يجسد مفهوم (الدولة-الامة)، لان هذا الطريق، فيما يتعلق بكوردستان العراق، مرتبط بعشرات العوائق والعقبات السياسية والدستورية، وقد جعل هذا الامر التطور الشامل، واستقلال كوردستان، عملا صعبا وشاقا، ولذلك، لايمكن فى النهاية التوصل الى تعريف تام شامل ومستقل لها.

فمن الناحية الاجتماعية، فان الفوارق الطبقية فى كوردستان العراق، وتحت تأثير اقتصاد السوق وتيار العولمة المتسارع و المتطور تغذي مقومات نشوء قاعدة اصطفاف طبقى جديد، وبذا اصبح ارساء اللبنات الاساسية لتبلور طبقة وسطى مفصلا مهما للتغير الاجتماعى. ومن هذا المنطلق، بدأت تظهر،بين صفوف الحركة الاجتماعية الكوردية الجديدة، حركة عمالية ذات رؤية جديدة، ومنظور مختلف، على اساس النضال المهنى والنقابى

والاصلاحي المعاصر، وهي تنتشر وتتوسع بمرور الزمن. لكن على الرغم من ان هذه الفوارق الطبقية هي من سمات مجتمع، لم يكتمل تماما نموه وتطوره الى الان، فضلا عن أن الطبقات والإختلافات والصراعات ما تزال بين مد وجزر، فإنه يمكن القول، على الاقل، أنها غير ناضجة بصورة كاملة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، لكن عدم النضوج هذا لم يتسبب في اخفاء الفوارق بين الطبقات والمصالح المتناقضة، وهذه الفوارق الطبقية، رغم ضرورتها الاقتصادية التاريخية، تقف منذ الان، حجر عثرة، تعرقل السير نحو بناء مجتمع مرفه سعيد آمن منتفع من السلم الاجتماعى الذي تهيء فيه المساواة فرصا متساوية للجميع.

٢.

تحرر كوردستان

ومن جانب اخر، فان كوردستان العراق، من الناحية السياسية، هى صاحبة حركة تحررية، ناضلت من اجل تحرير وطنها المحتل المقسم، والمحروم ابناؤه من حقوقهم الديموقراطية. لقد تحقق قسم من اهداف هذه الحركة، ولكن هناك اهداف اخرى لم تتحقق، وإن عدم تحقيقها لفترة على المدى البعيد، تضع انتصار الحركة، والخصوصية السياسية والاقتصادية، لكل جزء من اجزاء كوردستان، والى حدما، مفهومنا ومنظورنا، للحركة التحررية والديموقراطية– موضع التساؤل والمراجعة، ومن الواضح أن هذه الخصوصية بدورها، تميز ستراتيجية الاتحاد الوطني الكوردستاني وسياسته، عن ستراتيجية وسياسة العديد من الاطراف السياسية، فى اجزاء كوردستان الأخرى، مع ايماننا

بأن مفهوم الانتماء الى الوطن والامة لم يتم فصله الى الان، عن مفهوم الانتماء الى الحركة التحررية. إن الحركة التحررية فى كوردستان العراق تحتاج، فى الوقت الحاضر، الى الاستمرار فى النضال الدستوري والمدني، كما لايشكل،في الوقت ذاته، عدم انجاز مهام الحركة التحررية فى كوردستان العراق، الخطر الوحيد الذى يهدد هذه الحركة، بل ان ظروف العراق ومستقبله وظروف المنطقة،حيث أن كوردستان تقف بقوة ، فى المعادلة المعقدة الصعبة، هى مخاطر اخرى امام مستقبل الحركة، والمشروع الديموقراطى فى المنطقة. ففى كوردستان، من الصعب التمييز والتفريق، فى الوقت الحاضر، لا من الناحية الواقعية، ولا من الناحية النظرية، بين التيارات السياسية –الاجتماعية، بسبب المرحلة الانتقالية الديموقراطية هذه، وعدم اكتمال الاصطفافات الطبقية وعدم نضوجها، ولا يرتبط هذا فقط بظروف المرحلة الانتقالية والسير بإتجاه الحداثة، بل مرتبط ايضا بالتوازنات السياسية الإقليمية، وبالظروف

الثقافيــة والإقتــصادية والــسياسية الداخليــة.وربمــا تكــون ظـروف المرحلـة التحرريـة، هـي العامـل المـؤثر الـذي جعـل الحـدود الفاصـلة والمميـزة للطبقـات الاجتماعيـة، والـصراع الطبقي بين الطبقات غيرالمكتملة وغيرالناضجة حالياً، مـن الناحية الاقتصادية والثقافية والاجتماعيـة والـسايكولوجية النفسية، تتواءم وتتعـايش بـسلام، الى يومنـا هـذا، أو تجـري الصراعات بينها بروية، وهدوء، وبلاعنف، لكن مـن المحتمـل أن يشتد الصراع الطبقي بـين حـين وآخـر، ويـصل الى حـد المواجهة بين الاطراف المتصارعة، وحينذاك سينتقل المجتمع مـن الاعتمـاد علـى المحفـزات والـدوافع القوميـة والوطنيـة والتحرريـــة، بـــصورة مؤقتـــة، الى المحفـــزات والـــدوافع الاجتماعية.

أما من الناحية الاقتصادية، فـان كوردسـتان، فـى الوقـت الحاضـر، هـي في مرحلـة النمـو والانتعـاش، وأن هـذ النمـو والانتعاش، ليس فقط وليد هذه المرحلة، وانما يمكـن القـول انه وليد عملية تراكم رأس المال في المرحلـة الانتقاليـة، دون

اعداد ارضية اقتصادية وقانونية موضوعية، لتشغيل وادارة هذا الرأسمال المحلي، حتى يشارك بفاعلية اكبر في التعاملات المالية للمنطقـة والعـالم. أي، ان عـدم وجـود هـذه الأرضـية، يشكل، الى حدما، عقبة في طريـق مـشاركة رأس المـال المحلـي المتراكم مشاركة فعالة، في عملية التنمية الاقتصادية، وتغيير قنوات الموارد المالية في كوردستان، لمساعدة الحكومـة في ادارة العملية الاقتـصادية والاجتماعيـة. ومـن هنـا يـستطيع رأس المـال المتراكـم تنفيـذ المهـام الاقتـصادية، بـصورة افـضل، والمـــشاركة بفاعليـــة اكـــبر في عمليـــة التنميـــة الاقتصادية،وتحقيق العدالـة الاجتماعيـة، عـن طريـق اعـادة توزيع وارادات الضرائب. ولتحقيق هـذا المطلب يجب اعـادة تنظـيم قـوانين الـضرائب بـصورة مناسـبة، بحيـث يكـون النظام الضريبي هذا دائما في صالح تقليل الفارق بين ثروات الرأسماليين الكبار، ودخل العمال والكادحين المحدود، وتقليل الفوارق الطبقية الجائرة، خطوة بعد خطوة.

.٣

عهود الظلم

عملت الاطراف المنتصرة في الحرب العالمية الاولى والثانية، وفي ظل الحرب الباردة، من أجل جعل كوردستان العراق جزءا من دولة، بلا مرتكزات وأسس ثابتة معروفة، طوال اكثرمن سبعين عاماً. وطيلة الاعوام السبعين هذه، ولا سيما بعد استلام حزب البعث(حزب البعث العربي الاشتراكي) لزمام السلطة للمرة الثانية، في(تموز١٩٦٨م) جعل حكام العراق ستراتيجية صهر القوميات هدفا من اهدافهم، وسعوا دوماً الى تحقيقه، بعجالة، أو بهدوء أحيانا،عن طريق سياسة التضليل تارة، وبالحرب والقتل والاغتيال و الابادة الجماعية تارة أخرى، أو بعروض وأساليب سياسية، وكانوا يعتقدون بأنهم يستطيعون فقط، عن طريق صهر القومية الكوردية، تأسيس دولة باستطاعتها تسلم قيادة العرب و زعامتهم.

لقد أقرالمؤتمر التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي، وبوضوح تام ،رؤية هذا الحزب تجاه القوميات الأخرى التي تعيش ،حسب قولهم، في الوطن العربي، بما فيهم الكورد، إذ تبنىَ استراتيجة الاحزاب القومية الشوفينية المماثلة لحزب البعث تجاه القوميات الأخرى المشاركة لها في الوطن والأرض.

ان هذه الاستراتيجية لم تجعل من دولة العراق دولة بوليسية سفاكة للدماء، فحسب، بل جعلت الاسس والجذور والقواعد الايديولوجية والسياسية التي تؤمن بها مبنية ومعتمدة على جذور فاشية عنصرية، أنتجت النزوع الى ابادة سكان حلبجة والتهجير القسري وعمليات الانفال السيئة الصيت التي نفذت في كوردستان العراق.

لم تنسف عمليات الانفال مقومات المقاومة المسلحة في كوردستان ومرتكزاتها الاساسية فقط، وانما دمرت ايضاً،بل قلبت رأساً َعلى عقب مسار التطور والتغييرفي المجتمع الكوردستاني، وأخضعتها لارادة الفاشت العنصريين، لاسيما بعد عمليات الانفال التي أدت الى تدمير قسم كبيرمن القرى

والقصبات، واجبرت سكانها على العيش في المجمعات السكنية القسرية، أو الالتجاء الى المدن، والانتشار والإختباء في المحلات او الازقة. فلو شاء القدر وتأخرت الانتفاضة لسنوات أخر، أو لم تقم اصلاً، لكان الحديث يأخذ مجرى آخر. ان التغييرات التى حصلت على مستوى المجتمع، أثناء الفترة القصيرة التي تفصل مابين عمليات الانفال والانتفاضة، والتي لا تتجاوز مدتها ثلاث سنوات، كانت مؤثرة بشكل خطير، على مسار نمو الافكار والاراء القومية الكوردية وتطورها، والتي لم يتم، حتى الان، بحثها ودراستها وتحليلها، بالشكل العلمي المطلوب. ان ما يجب الحديث عنه هنا، وبعجالة، هو ان تلك التغييرات قد حصلت بشكل، أصاب نمو المجتمع بنوع من التشويه، وحرف اتجاهه وأثار فيه التعقيد، وملأ مساره بالعقبات والمطبات والبرك الراكدة. ان أحداث ما بعد الانتفاضة، ثم الاقتتال الداخلي، أزمت الاوضاع أكثر فاكثر، ففضلا عن الأزمات السياسية حينذاك، اصبحت الأزمات الاجتماعية، ميزة من ميزات المجتمع، في تلك المرحلة.

واستمر الحال الى سقوط نظام صدام وتأسيس الدولة العراقية الجديدة. هذه الدولة، وعلى النقيض مما حدث في بدايات تأسيس الدولة العراقية في العام (١٩٢١م)، قامت هذه المرة، في ظل ظروف واوضاع مختلفة، سادت العالم والمنطقة والعراق بعد العام (٢٠٠٣م)، وان كوردستان التي كانت تشكل آنذاك، القسم الاكثر أمنا وتقدماً، من الدولة العراقية، بشكل نسبي ملموس وواضح، تمر الآن بمرحلة يسود فيها الأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، ونتج عن هذا زوال غيوم الفوضى السياسية والاجتماعية التي سادت لفترة محدودة، وانعكس هذا الأمر، بشكل واقعي على الخارطة الطبقية للمجتمع، بصورة افضل، وبشكل يرى فيه بوضوح التغييرات الجذرية التي حصلت في بنية المكونات الأساسية، للمجتمع الكوردستاني، أثناء السنوات السبع الماضية . ففي الوقت الحاضر يمكن فصل الطبقات الاجتماعية عن بعضها، الى حدما، وبهذه الصورة، فان المصالح الطبقية أصبحت اكثر بروزاً ووضوحاً،ولكن، بالرغم من عدم وضوح أهداف هذه

الطبقات بالقدر الكافي، للتعبير عن الحدود التي هي في طريقها الى التبلور الاكثر وضوحاً والاكثر استقلالا، فيما بين هذة الطبقات، إلا أن الطبقة الوسطى، بحكم سيادة اقتصاد السوق، وحرية الاندماج مع اسواق المنطقة، والاسواق الخارجية، كذلك بحكم مبادئ النظام المصرفي، وثقة المصارف بأصحاب رؤوس الاموال في كوردستان، وبحكم اسباب اقتصادية كثيرة اخرى، فان النمو الطبقي ، من الناحية العددية، واضح للعيان بصورة أكبر، وهو في طريقه، ليترك تأثيره، شيئا فشيئا، على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في كوردستان . ولا شك انه سيحقق، في المستقبل ، انقلابا حضاريا رأسماليا شاملا.

.٤
العولمة وتأثيرها الاجتماعي

في عصرالعولمة (Globalization)،وان كانت الطبقة المتوسطة، في العالم الرأسمالي المتطور هي المتضررة ،الى حد ما، أمام الاحتكاريين العالميين، الا ان الامر مختلف، في البلدان والدول المشابهة لكوردستان اقتصاديا واجتماعياً، لأن المصالح العالمية، وتوسع وتراكم رؤوس الاموال ونموها وانتقالها الى البلدان المتخلفة، لاسيما في الألفية الثالثة، تتوافق وتشترك مع مصالح الطبقة المتوسطة الحديثة التكوين والنمو.. هذا، اضافة الى أن هذه الطبقة، طبقا لمنطق التغيير في هذا العصر، وحاجة الرأسمالية الغربية المتنامية والمتوسعة، الى الاسواق الرأسمالية الشرقية الحديثة النمو ــ غدت صاحبة مكانة مرموقة راسخة في السوق الحرة، وكذلك في التجربة الوطنية والديمقرطية

الكوردستانية. أما داخل المجتمع، فليس هناك صراع وتناقض جدي، في الوقت الحاضر، لأن مهمات ومسؤوليات مرحلة التحررالوطني،والمشروع الديمقراطي الحديث البناء، كذلك البنية التحتية للسوق الحرة في كوردستان بحاجة ماسة،من الناحية التاريخية، الى الطبقة المتوسطة، ومن الضروي ان تكمل هذه الطبقة مسيرتها الإقتصادية والسياسية التاريخية .

إن الطبقة المتوسطة في كوردستان، هي طبقة نشطة فعالة حاليا، في سوق كوردستان والمنطقة والعالم، ولها وزن اقتصادي واجتماعي مميز، لذلك، تستطيع أن تحسم الكثيرمن المسائل، لاسيما في ظل نظام ديمقراطي، لذلك أصبحت هذة الطبقة محط انظارالقوى التقدمية والقوى المحافظة في كوردستان . فعدم الاستقرار، ووجود فضاء مناسب للفوضى والصراعات، وتذبذب اسعار السلع والبضائع في السوق الحرة، تعود أسبابه، من الناحية الموضوعية، الى الاوضاع الاقتصادية والاصطفافات الطبقية . وهذا يعني ان

هذه الطبقة القائمة، ستكون، في المستقبل القريب أنشط الطبقات الاجتماعية في كوردستان، لاسيما في السنوات القليلة القادمة. ويكمن سر نشاط حركة هذه الطبقة في أن قوى التجديد موجودة في رحمها، لكن هذه الطبقة لاتخلو من المخاطر، لأنها طبقة، وان كان لها ثقل اجتماعي واسع، إلا أنها تفتقر الى رابطة اجتماعية ونظرية موحدة، بسبب بنيتها المكونة من عدة شرائح اجتماعية، وان الفرق في الموارد المالية بين الشرائح العليا والشرائح الدنيا فيها كبير. بمعنى اخر، فإن هذه الطبقة ليست مستقرة ومتجانسة.

إن قسما من ثقل الاتحاد الوطني الكوردستاني، يكمن داخل هذه الطبقة، في هذه المرحلة، لأن هذه الطبقة، مهمة للبنية التحتية الاقتصادية، وكذلك للنمو الطبقي، المتزامن مع التقدم الاجتماعي ، وهي مهمة أيضا،باعتبارها القابلة التي تولد على يديها التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الكبرى، بل مهمة ايضا لابتكار واكتشاف

العقل والمنطق والافكار، لكن مع وجود هذه الحقائق، يجب على الاتحاد الوطني الكوردستاني ،الان وفى المستقبل، ان يكون واعيا ومدركا لثقل العمال والكادحين وتأثيرهم وحقوقهم ايضاً، حتى لا يغدوا أداة لتحقيق المصالح الضيقة، وللظلم والاستغلال الطبقي.

إن الانحياز الى هذه الطبقة، في ظروف كوردستان الحالية، هو انحياز الى الرموز الاجتماعية الداعية الى التقدم والتجديد، وأن المحافظة على المساحة الاجتماعية والديموغرافية لهذه الطبقة، في هذه المرحلة، لانجاز العملية الاقتصادية والاجتماعية، هي اطروحة اجتماعية تقدمية،لأن أي تغييرنحو تضييق الخناق على هذه الطبقة، يعنى توسيع دائرة الشرائح الاجتماعية الفقيرة، مثلما حصل في أورپا الشرقية. فكما قلنا، فإن الشرائح الاجتماعية الفقيرة المعدمة تستفيد من الوجود الواسع للطبقة الوسطى، بسبب نشاط السوق وتوسع الشركات وفرص العمل المختلفة، حيث يتحسن مستوى معيشة الناس الفقراء والمحتاجين،

ويتوفر لهم الضمان الاجتماعي ، وتقل نسبة الفقراء ، بين الذين يعيشون تحت خط الفقر أو الجوع، بسبب البطالة الكاملة الدائمة، أو شبة البطالة، أو المؤقتة، بسبب كونهم لا يستطيعون الحصول على مورد مالي شهري ثابت ، يتناسب مع مستوى المورد المالي للفرد في كوردستان، أو مع المعيار العالمي الذي حدده البنك الدولي، لهذا الغرض. هذا، فضلا عن ان الوقوف ضد توسع حجم الطبقة المتوسطة وتطورها، أومنع نموها، والتي لم تنجز، الى الان، واجبات مرحلتها الاقتصادية، يدخل في خانة الرجعية وفق المنظور العلمي الاقتصادي والاجتماعي، والمنظور التاريخي للمرحلة.

.٥
بقايا القبلية والعشائرية

إن المنظومات الاجتماعية، كالعشيرة، والطائفة، والقبيلة، والفخذ، والعائلة، مازالت بقاياها تتحرك، وتميل الى التعبير عن نفسها، واثبات وجودها، كقوة في المجتمع، الا أن حجم النظام الاقطاعي وكيانه الذي كانت تستند اليه، لم يبق كما كان في السابق، وان اظهار نفسها وتباهيها وتفاخرها بأمجادها وماضيها، في الوسط الاجتماعي، ماهو الا تمثيل ومصانعة . إن احد الاسباب التى ادت الى ذلك، هو زوال جميع الاسس والركائر ألاقتصادية الاقطاعية التي كانت تستند اليها. أما السبب الآخر، فهو سيادة القانون شيئا فشيئا، في كل المجالات حتى اقتنع أفراد العشيرة بأنهم ليسوا بحاجة الى العقد ألاجتماعي الاقطاعي السابق، للمحافظة على أنفسهم وممتلكاتهم، أو أن حاجتهم قد قلت، رغم بقاء

رابطة الدم بينهم على حالها. والسبب الثالث هو نمو الشعور بالفردية والذاتية داخل المنظومة العشائرية الاقطاعية، نتيجة لتقدم الرأسمالية واستقلال الفرد الاقتصادي، وامكانية أن تكون لافراد العشيرة مواردهم المالية المستقلة، خارج اطارالعلاقات الاقتصادية الاقطاعية، وبهذا تكون "الفردية والذاتية"، كظاهرة رأسمالية، قدنمت في صفوف ابناء العشائر، وحسنت أيضاً، الى حدما، اوضاع العشيرة، كمؤسسة اجتماعية.

من الواضح أن هذه الظاهرة هي ظاهرة ايجابية، وملفتة للانظار، ومن الضروري أن يقف عندها الاتحاد الوطني الكوردستاني، بإعتباره قوة اشتراكية ديموقراطية، ويعتبرها وسيلة مهمة لتغيير الحياة الاجتماعية في كوردستان، ولايسمح وتحت أية ظروف سياسية، باحياء وانعاش البنية الفوقية لمؤسسة العشيرة، أو اسنادها، أو فرضها.

٦.

(الاشتراكية – الديمقراطية) الكوردستانية

بأخذنا للظروف: السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، لاقليم كوردستان، والعراق، والمنطقة، والعالم – بنظرالاعتبار، وفهمنا الاجتماعي - السياسي للمجتمع الكوردستاني، فإن الإتحاد الوطني الكوردستاني هو عبارة عن:

- **التعريف:** على ضوء هذا التعبير النظري، السياسي، الاجتماعي، الاقتصادي، والثقافي اعلاه، واخذ الجذور التاريخية له بنظرالاعتبار، كنهج مجدد لنفسه دوما، يجب تعريف الاتحاد الوطني الكوردستاني، بأنه حزب اشتراكي ديمقراطي لشعب كوردستان العراق، يمثل في المقدمة العمال وكادحي الفكر والسواعد في المجتمع، ويناضل من اجل انجاز مهام وواجبات مرحلة التحرر الوطني، والنظام الديمقراطي

والعلمانى، وبناء المجتمع المدني التقدمي المنسجم مع الظروف والاحوال السائدة حاليا في العالم، والذي يستمر نضاله الى أن تتحقق العدالة الاجتماعية، عن طريق المواءمة والملاءمة مع أسس وقواعد التعايش السلمي المتوازن المتمثل في تحقيق الرفاهية وحماية حقوق الانسان، وحقوق الفرد، والمساواة بين الرجل والمرأة، والمساواة أمام القانون، وأن يناضل، في الوقت نفسه، من أجل: تحقيق المساواة في ايجاد فرص للعمل، وفي تنمية ورعاية روح الاستقلال عند الفرد، وفي القضاء على الاستغلال والظلم، واقتلاع جذور التمييز الجنسي والطبقي والقومي.

ومن جانب آخر، تقع على عاتق الاتحاد الوطني الكوردستاني، كحزب كوردستاني، ميدان عمله ونشاطه ليس كوردستان العراق فحسب، بل العراق كله – مسؤوليات وواجبات أخرى، لاتنفصل عن مهامه وواجباته الكوردستانية الأخرى، وهي النضال من اجل ترسيخ دعائم جمهورية العراق ذات النظام الديمقراطي الفيدرالي البرلماني

المثبتة أسسه وقواعد بنائه في اطار الدستور، لأنه يعتبر الساحة العراقية جزءا لايتجزأ من الميدان الرئيس الذي يدافع فيه، عن المنجزات الديمقراطية للشعب العراقي وشعب كوردستان، كي لا تتحول قواعد وشروط المواطنة في العراق الجديد الى قواعد لإهمال الفروق الموجودة في الدول المتعددة القوميات والاديان والمذاهب، بل تتحول الى قواعد واسس للمواطنة الراسخة الثابتة على أساس الحقوق المدنية المعاصرة.

جميع التوضيحات والتفسيرات أعلاه، هي تفسيرات وتوضيحات عامة شاملة ، لكنها باستطاعتها،كحزمة واحدة، ان تكون ،في نفس الوقت، اساسا للفكر الاشتراكي الديمقراطي للاتحاد الوطني الكوردستاني، كمنظمة ديمقراطية تحررية كوردستانية، تربط الإشتراكية بالمديات الديمقراطية، والديمقراطية بالإتجاهات الإجتماعية، لتهيئة أرضية إنتقالية، بلاهزات اجتماعية خطيرة، في المستقبل المنظور.

الإتحاد الوطني الكوردستاني يناضل من أجل تحقيق:

أ- الاهداف العامة:

١. السلم، الديمقراطية، الحرية، التسامح، تثبيت ركائز اقتصاد السوق، العدالة الاجتماعية، الرفاهية، سيادة القانون، حق المواطنة، المجتمع المدني، حق تقريرالمصير، العلمانية، حرية الضمير، التعاون والتعايش السلمي بين الشعوب على أساس الاحترام المتبادل للحقوق والواجبات، وحماية البيئة.

وفي الوقت نفسه يناضل ضد: الدكتاتورية، والحرب، والإحتلال، والاضطهاد، والفقر، والفساد، وضدالتمييز: القومي، والجنسي، والديني، والمذهبي، وخرق مبادئ حقوق الانسان، وضد الرجعية، والارهاب.

٢. الالتزام بالاعلان العالمي لحقوق الانسان، وجميح الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية المتعلقة بحقوق الانسان.

٣. العمل من أجل تحقيق حق تقريرالمصير لشعب كوردستان، بشكل ديمقراطي.

٤. المحافظة على النظام الديمقراطي الفيدرالي والبرلماني في العراق وتطويره.

٥. إعادة كركوك، خانقين، سنجار، مخمور، مندلي، بدرة، جصان، وجميع المناطق المستقطعة الأخرى من كوردستان الى أقليم كوردستان.

٦. تحقيق جميع الحقوق القانونية والدستورية لمواطني كوردستان التي اقرها الدستورالعراقي.

٧. الالتزام بالحقوق الدستورية لجميع المكونات القومية في كوردستان، من (التركمان، والعرب، والأرمن، والكلدو أشور)، والمكونات الدينية والمذهبية، من (الايزيديين، والمسيحيين، والصابئة المندائية، والكاكائية، والشبك)، في كوردستان والعراق.

٨. تطبيق مبادئ ألاشتراكية الديمقراطية وفلسفتها في المجتمع، من أجل تأسيس مجتمع عصري ومرفه.

٩.ترسيخ السلم والأمن في كوردستان والعراق خاصة، والشرق ألاوسط والعالم عموماً، على أساس حسن الجواروالمصالح المشتركة والتعايش السلمي بين الشعوب، وفق القوانين الدولية.

١٠. تنفيذ الاتفاقات الدولية والاقليمية المتعلقة بازالة اسلحة الدمار الشامل، ومنع استخدامها.

١١. تعريف القتل الجماعي الذي تعرض له شعب كوردستان في عمليات الانفال والقصف الكيمياوي، كجريمة إبادة جماعية، وتطهير عرقي، في كوردستان، على المستوى العالمي، وتعويض المتضررين منهم.

١٢.تقديم المساعدة اللازمة لأولئك المواطنين الكورد الذين جاءوا من اجزاء كوردستان الأخرى، ويعيشون الآن في ظل سلطة حكومة أقليم كوردستان العراق، لكي يتمكنوا من تدبير أمور حياتهم، كذلك توفير مستلزمات التعليم، في كل المراحل التعليمية لهم، مع تشجيعهم على تقديم النشاطات الفنية والاجتماعية والرياضية، الى آخره.

١٣. تهيئة الفرص السياسية والاقتصادية والثقافية، لجميع الطبقات والشرائح الاجتماعية، بلا تمييز، حتى يتمكنوا، كأفراد في المجتمع، من جعل اهدافهم الرئيسة سامية منتجة، ومن أجل توفير حياة آمنة مرفهة سعيدة لهم.

١٤.الإهتمام الجدي ببناء شخصية الانسان الكوردي، كمواطن ذي حقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية، في مجتمع مدني ديمقراطي متحضر.

١٥. التعايش السلمي والآمن بين جميع الاديان والمذاهب، واحترامها، والسعي من أجل تأسيس نظام سياسي قائم على أسس النظام الديمقراطي والعلماني.

١٦. مساندة النضال السياسي لشعب كوردستان في الدول ألاخرى في المنطقة، بهدف ايجاد حلول سلمية وديمقراطية لقضاياهم، تتناسب مع متغيرات العصر، لنيل حقوقهم المشروعة.

١٧. تطهيرجميع المناطق المزروعة بالالغام، وتفجير أو ابطال مفعول كل المتفجرات والقنابل التي خلفتها الحروب في المنطقة، والعمل، في نفس الوقت، من أجل تعويض جميع الأشخاص الذين تعرضوا للأضرار بسبب ألالغام.

١٨. السعي المستمرمن أجل الاصلاح الاقتصادي، ورفع مستوى النمو الاقتصادي، في جميع المجالات.

١٩. تطبيع الأوضاع في كوردستان، وإنعاش الحياة ألاقتصادية، وازالة آثارالحرب الداخلية سيئة الصيت، وحل تداعياتها، من الناحية السياسية والقانونية والاجتماعية.

٢٠. النضال من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل، وتأييد كل الاتفاقيات الدولية التي ترمي الى القضاء التام على مثل هذه الأسلحة كافة.

٢١. إعلاء شأن نضال السجناء ألسياسيين، والسعي من أجل تعويض المتضررين منهم، وضمان عيشهم وعوائلهم، في اطار القانون رقم (٤) لسنة (٢٠٠٦م).

٢٢.تنظيم الحياة السياسية، في اقليم كوردستان، بشكل عصري، يتوافق مع الاحتياجات آلآنية والمستقبلية للمجتمع الكوردستاني، ولا سيما العلاقة بين الحزب والحكومة.

٢٣. السعي من أجل كسب التأييد لمسودة دستور اقليم كوردستان،وذلك بالرجوع الى الشعب، ونيل ثقة الأغلبية، في الاستفتاء العام لشعب كوردستان.

ب- الأهداف السياسية:

١. انجاز عملية فصل السلطات ألثلاث: القضائية، والتنفيذية، والتشريعية، وحماية استقلال السلطة القضائية من أي تدخل في شؤونها، كذلك تشجيع ودعم السلطة الرابعة المتمثلة في وسائل الاعلام، والعمل على وضعها في خدمة الحرية والديمقراطية الحقيقية.

٢. الالتزام بقواعد الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بتداول السلطة سلمياً في كوردستان، وعلى جميع المستويات.

٣. تمهيد الارضية القانونية للحياة الديمقراطية والمدنية، وذلك بتحقيق: حرية الدين، المذهب، الرأي، الاعلام، التنقل والسكن، وحرية الانضمام الى التنطيمات السياسية والنقابية الديمقرطية، وتأسيس المنظمات غير الحكومية.

٤. ضمان حرية التعبير عن عدم الرضا، والرفض، بالوسائل السلمية المختلفة الخالية من العنف كـ (الاضرابات، والتظاهرات، والمسيرات الإحتجاجية)، ولجميع الطبقات والشرائح والافراد في المجتمع، في إطار القانون.

٥. مراعاة المصالح العليا لكوردستان، عند عقد اي نوع من ألتحالفات الداخلية والاقليمية والدولية.

حول المسألة القومية:

إن عدم حل القضية القومية لشعب كوردستان حلاً ديمقراطيا، منذ تاسيس الدولة العراقية، في العام (١٩٢١م)،قد شكل قضية رئيسة، وعاملا مؤثرا، في عدم استقرار هذه الدولة، ولهذا، فمنذ ذلك الوقت، والى حين سقوط نظام

صدام حسين، في (٢٠٠٣/٤/٩)، كان ولايزال عدم حل القضية القومية لشعب كوردستان، سبباً أساسيا في تعقيد واضطراب الاوضاع وتأزمها في العراق، وفي العلاقات الداخلية والخارجية لهذه الدولة،وبناء على ذلك، ظلت استراتيجية الحركة التحررية الكوردستانية، لحل المسألة القومية لشعب كوردستان في العراق، وفي جميع المراحل ـ مرسومة في إطار طرح ديمقراطي، ولكن في المقابل، ظلت استراتيجية حكام العراق استراتيجية غير ديمقراطية، تعتمد على استعمال القوة والعنف، طوال هذة الفترة.

لقد طرأت تغييرات جذرية على اهداف الحركة التحررية لشعب كوردستان، في بداية الثمانينات من القرن العشرين، على يدي (الاتحاد الوطني الكوردستاني)،حيث تغير شعار "الحكم الذاتي الحقيقي" الى "تحقيق حق تقرير المصير"، وتحولت، بعد الانتفاضة، استراتيجة حق تقرير المصير الى قرار تاريخي لبرلمان كوردستان، فيما يتعلق بتشكيل دولة ديمقراطية فيدرالية في العراق. وقد تم اقرار هذا الحق في

الدستور العراقي الدائم، بعدسقوط النظام الدكتاتوري البعثي.

يؤمن الاتحاد الوطني الكوردستاني (أ.و.ك) بأن هذا الحل الديمقرطي هو حل مناسب، للعراق ولكوردستان، عليه فإنه يعبتر حماية وتطوير النظام الفيدرالي في العراق، في هذه المرحلة، هدفاً من اهدافه ألاستراتيجية، كما أنه يرى أن تنفيذ الحقوق الدستورية، وحل قضية المناطق المستقطعة من كوردستان شرط لعدم تراجع النظام، وضمانة لاستمرار العقد الدستورى القائم، بين الكورد والأطراف القومية والمذهبية العراقية الأخرى، والذي يبدو أن هذا بدوره ضمانة أيضا للإستقرار والأمن، والتعايش السلمي في العراق والمنطقة .

ج- الاهداف الإقتصادية:

يوفر الإتحاد الوطني الكوردستاني أرضية متطلبات ايجاد بيئة مناسبة، لعملية الانتقال الى نظام اقتصاد السوق،

بشكل قانوني مدروس، من أجل ايجاد الحلول للمشاكل والعقبات التى تعترض نمو اقتصاد كوردستان، وذلك عن طريق التخطيط ووضع البرامج المدروسة، ليغدو هذا الاقتصاد سبباً في توفير العيش الكريم السعيد لمواطني كوردستان . ومن الواضح أن عملية الانتقال هذه تحتاج ايضا الى أرادة سياسية صلبة، والى اصدار قوانين ذات صلة بهذا الموضوع، وتعديل قوانين أخرى، لتمهيد الطريق وتهيئة بيئة مناسبة لتحقيق هذا المشروع، وتطوير القطاع الاقتصادي والتجارى في اقليم كوردستان، وتقدمهما. ويمكن تحقيق الاهداف الاقتصادية عن طريق الاهتمام بالقطاعات الاتية:

أولا : القطاع الزراعي:

فسح المجال أمام القطاع الزراعي والعمل على توسيعه، في اقليم كوردستان، بشكل يستطيع تحقيق التوازن التجاري والاقتصادي، بين الاقتصاد الزراعي والمجالات الاقتصادية

المنتجة ألاخرى، وجعل هذا التوازن ضمانة للأمن الغذائي، بحيث تؤدي هذه العملية الى نمو وزيادة دخل الفلاح، طبقا لإحتياجات االحياة والسوق، مرحلة بعد مرحلة. ولن يتحقق هذا الهدف بالتخطيط الزراعي التقليدي القديم، بل يحتاج تحقيقه الى الدراسة والتخطيط الزراعي العصري، من أجل إعداد وتهيئة العدد المطلوب من الفلاحين في المجال الزاراعي، وتحديد نوعية المنتوجات الزراعية. إن العدد المطلوب هذا من ألفلاحين ونوعية الانتاج الزراعي لايتحقق الا بوضع قاعدة اقتصادية زراعية عصرية، كما أن هذه القاعدة الاقتصادية الزراعية العصرية، لاتؤتي أكلها الا بتطبيق ونشر التقنية الزراعية، وبناء المشاريع الجديدة للري وسقي المزروعات، وتقديم المساعدات المالية الضرورية للفلاحين، وتهيئة الحقول الزراعية الجديدة، والبيوت الزراعية الزجاجية أو البلاستيكية. أي: من الضروري اعداد خطة استراتيجية جديدة،لا تعتمد على عدد كبير من الفلاحين، بل على الخطط العلمية، لضمان الانتاج الزراعي،

ليس فقط لتأمين الحاجات المحلية، وانما للتصدير ايضاً، ولتحقيق هذا الهدف، نناضل من أجل:

١. صياغة سياسة اقتصادية، تعتمد على الارقام والاحصاءات والمعلومات الموثقة التى تعتمد على مبادئ اقتصاد السوق ، ويكون للقطاع الخاص دور بارز في تنفيذها، وتهيئ ارضية مناسبة لجذب المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال المحليين والأجانب.

٢. ايجاد حلول تشريعية وقانونية للقضايا الزراعية، وحماية حقوق الفلاحين والانتاح الزراعي في كوردستان، وحل قضية الملكية الزراعية فيها.

٣. الافادة الكاملة من مصادر المياه في اقليم كوردستان،عن طريق صياغة استراتيجية عصرية، لاستثمار الثروة المائية السطحية والجوفية، وذلك بانشاء السدود (الكبيرة والصغيرة)، وتنظيم قنوات وجداول الري، والمحافظة على ما أنشئ منها وتطويرها، لزيادة مساحات الاراضي السيحية، وتقليل اعتماد الفلاحين على مياه الامطار.

٤. مكننة الزراعة، وتصنيع القطاع الزراعي، عن طريق استيراد احدث المنتوجات التكنولوجية الزراعية، وفتح الورش، والمختبرات، وتوسيع مراكز البحث وتنمية الزراعة، في معظم مناطق كوردستان،وربط المناطق الزراعية بعضها ببعض، ثم ربطها بالاسواق.

٥. الاهتمام بالبنوك الزراعية، عن طريق زيادة تمويل هذه البنوك في الاقليم، واصدار التعليمات اللازمة لتقديم التسهيلات، بشكل أوسع، لدعم مشاريع القطاع الزراعي.

٦. تشجيع وتوسيع وحدات الانتاج، والخروج من دائرة المساحات الزراعية الصغيرة، بتأسيس الشركات الزراعية الخاصة.

٧. ربط المناهج الدراسية في الجامعات، والمعاهد، والاعداديات الزراعية، والطب البيطري، باحتياجات السوق في اقليم كوردستان، لتصبح محفزاً جيداً، لجذب الطلاب، وتطوير القطاع الزراعي وتنميته.

٨. توجيه الفلاحين، والمنتجين الزراعيين، ومساعدتهم وتشجيعهم على إنتاج السلع الستراتيجية.

٩. تشخيص وتحديد الامراض المشتركة بين الانسان والحيوان، والعثور على العلاج اللازم لها، أي:تلك ألامراض التي تنتقل مباشرة، أو بصورة غير مباشرة، من الحيوانات الى الانسان، وتهدد صحته وسلامته.

١٠. حماية وتشجيع مهنة تربية الحيوانات في اقليم كوردستان، لأن تربية الحيوانات، كوحدة اقتصادية، هي سبب من الاسباب التى تربط الفلاحين والقرويين بأرضهم واماكن سكنهم.

١١. الاهتمام بالوسائل العلمية، في مجال الدواجن، الغابات،والمناحل، تربية اسماك الاحواض...الخ.

١٢. تنمية وتطوير وزيادة الاهتمام بمجالات حدائق بيع الورود، وزراعة الشتلات...الخ

١٣. منح المزيد من الإهتمام بالطبابة البيطرية، وتوسيع وتطوير ما هو موجود منها، وذلك بتهيئة جميع

مستلزماتها، من كوادر وادوية وآلات وادوات ومختبرات، بقصد اجراء البحوث والدراسات، لتشخيص جميع الامراض التي تصيب الحيوانات، وتلحق الضرر بالمنتوجات ونوعيتها وبثرواتنا القومية.

١٤. حماية غابات كوردستان الطبيعية، ومنع صيد الطيور والحيوانات المهددة حالياً بالأنقراض ، في كوردستان.

ثانياً: قطاع الصناعة والطاقة:

بهدف تنمية القطاع الصناعي، بشكل يضمن توفير الإحتياجات المحلية من المنتوجات الاستهلاكية والانتاجية، والمشاركة الفعالة في توفير الموارد الوطنية،وتمثيل الدور البارز في ايجاد فرص عمل مناسبة للعاطلين- يسعى الاتحاد الوطني الكوردستانى ، لتحقيق:

١. صياغة سياسة صناعية، وبالتعاون مع القطاع الخاص، من أجل تحديث وتأهيل المعامل والمصانع الموجودة، وانشاء

معامل ومصانع جديدة، وخاصة تلك التي تعتمد على المواد الأولية المحلية.

٢. تنمية وتطوير البنوك الصناعية، لتقديم الخدمات والمساعدات للإستثمار في القطاع الصناعي.

٣. تشجيع مراكز البحوث والدراسات العلمية الصناعية.

٤. توفير مصادرالطاقة (الكهرباء، المحروقات) للمنشآت الصناعية المنتجة.

٥. الاهتمام بفتح المعاهد والكليات الخاصة بالصناعة، بجميع فروعها التي تؤمن الحاجات الانسانية، في اقليم كوردستان.

٦. تنمية المنتوجات الصناعية المحلية وتشجيعها وحمايتها، عن طريق القوانين والسياسات الاقتصادية الداعمة لها.

٧. السعي من أجل اصدار قانون خاص للمعامل والشركات التي تعمل في كوردستان، كي تراعي جميع التوصيات والارشادات والتعليمات، في مجال حماية البيئة.

٨. الاهتمام بالصناعة النفطية، ومشتقاتها في كوردستان، لتصبح دعامة إقتصادية كبيرة، لحكومة أقليم وشعب كوردستان.

٩. الإهتمام بالمصادر الطبيعية، مثل (النفط والمعادن)، والسعي لإستثمارها، وتحديد أماكنها ومقاديرها، لكي يتم تقديرحجم المخزون من هذه الثروة بالتمام والكمال.

١٠. الافادة من الثروات الطبيعية،واستثمار مصادر الطاقة، ولتحقيق هذا المطلب، من الضروري إيلاء الاهتمام الخاص بمصادرالطاقة المتجددة .

ثالثا: القطاع المالي:

١. بذل الجهود المتواصلة من أجل زيادة وتوسيع مصادر الايرادات المالية للأقليم، عن طريق تنويع النشاطات الإنتاجية، وتنمية المصادر المالية الأخرى.

٢. السعي من أجل التواقق بين هدفي حل مشكلة البطالة، ورفع مستوى الانتاج المحلي في الاقليم، عن طريق الاهتمام بالتنمية البشرية، وتقوية القدرات العلمية والتكنولوجية.

٣. تحقيق الإكتفاء الذاتي، في مجال الانتاج، وذلك بالتأكيد على ضرورة أن يحل المنتوج المحلي ذو النوعية الجيدة، محل المنتوج الأجنبي الأقل جودة.

٤. تجديد الأساليب التكنولوجية المتبعة في القطاعات الانتاجية خاصة في قطاعي الزراعة والصناعة، بشكل يستطيع فيه المنتج المحلي منافسة غيره من المنتجات في الاسواق الداخلية والخارجية.

٥. العمل من اجل تجديد القوانين الضريبية في كوردستان أو تعديلها،لتلعب دورا بارزا في التقدم الصناعي وتحقيق العدالة الإجتماعية في كوردستان.

٦. تأسيس نظام بنكي عصري في اقليم كوردستان وتطويره، حتى يصبح قادرا على توفيرجميع الخدمات المالية، وفى كل المجالات، ويكون اداة طيعة ووسيلة مؤثرة،

بيد حكومة الاقليم، للسيطرة على الميزان التجاري والاقتصادي فى كوردستان، وتأمين ثقة البنوك العالمية، ببنوك كوردستان ماليا.

رابعا : القطاع الاداري:

يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني، فى هذا المجال، لتحقيق:

١- توفير مستلزمات الادارة الاقتصادية الناجحة، والوصول الى حكم ديموقراطي حديث.

٢- العمل بنظام اداري لامركزي، من اجل تهيئة وتوفير مجالات كثيرة متعددة الجوانب، لمواطني مختلف المناطق فى اقليم كوردستان، للمشاركة فى وضع الخطط والبرامج، لتنمية مناطقهم، وخاصة مناطق الاطراف البعيدة عن مراكز المدن.

٣. تحديد الاشخاص الماهرين من ذوي الخبرة والاختصاص، وتنظيم قواعد سلوك المدراء والمسؤولين

الاداريين، حسب قواعد السلوك والقيم الاخلاقية،في تلك المؤسسات التى يديرونها.

٤. ضرورة القضاء على جميع انواع الوساطات والمحسوبية والمنسوبية ، واخذ الاحتياجات التكنيكية والعملية لمراكز ادارات المؤسسات، بنظر الاعتبار، وجعل اللياقة والقابلية والخبرة والاخلاص المعيار الوحيد، عند التعيين والإختيار، لكى تدار المؤسسات الحكومية، بشكل حضاري وعصري.

٥. وضع سياسة ادارية واضحة ، فى المؤسسات ، ووضع أسس ومعايير شفافة للتحقيق والمساءلة، طبقا للاداء الاداري.

٦. فتح مراكز لدورات التطوير الاداري وتحديثه، واعداد وتدريب الموظفين والكوادر وتأهيلهم، بشكل عصري، لرفع القدرات الادارية والحكومية في الاقليم، الى مستوى افضل.

٧.العمل بنظام (الشباك الواحد)، والتقليل من البيروقراطية وتطبيق نظام حكومي حديث (الحكومة الالكترونية).

٨. تحديث النظام الاداري والمالي في كوردستان،وتفعيله، طبقاً للقانون.

خامساً: القطاع الخاص:

إن احدى الآليات المهمة لمشروع الانتقال الى اقتصاد السوق، هي القطاع الخاص الذي يحتاج الى تشجيع وتنمية قدراته، وزيادة قابلياته، ليلعب دورا فعالا ومؤثرا في اقتصاد الاقليم، ومن اجل تحقيق هذا الهدف، يسعى الاتحاد الوطني الكوردستاني الى:

١. توفير بيئة مناسبة للاستثمار، عن طريق تعديل العديد من القوانين النافذة في الاقليم، في الوقت الحاضر، والتي اصبحت عقبة، في طريق تحسين ادارة النشاطات الاقتصادية، كقوانين: العمل، والتسجيل العقاري، ومنح القروض، والايجار، ومنح الاجازات...)، كذلك توفير الخدمات الضرورية.

٢. ضمان العدالة، في توفير فرص متساوية لمثلي القطاع الخاص، وتوفير فرص مناسبة، للمنافسة بين القطاع العام والقطاع الخاص، كذلك بين المحافظات والاقضية والنواحي، في الاقليم، لتقديم اعمالهم بصورة افضل.

٣. مشاركة القطاع الخاص في صياغة الخطط، والسياسات الاقتصادية، ليؤدي هذا القطاع دوره بصورة افضل، في عملية اعمار كوردستان.

٤. تنمية النظام البنكي في اقليم كوردستان، وضرورة تطويره، من أجل مشاركة فعالة، في تقديم التسهيلات بشكل اوسع، للقطاع الخاص، وانشاء علاقات متينة مع البنوك العراقية والأقليمية والدولية.

سادساَ: المشاريع الصغيرة:

نظرا لكون المشاريع الصغيرة والمتوسطة مصادر بارزة ومهمة في توفير فرص العمل، واستثمار رؤوس الاموال الصغيرة، ورفع مستوى الاستثمار، يسعى الإتحاد الوطني

الكوردستاني لإنشاء مؤسسة خاصة، بهذه المشاريع، تتحمل مسؤولية وضع وصياغة الخطط، وبرامج العمل لها، و سياسة دفعها الى الامام، وتطويرها، كما من الضروري ايضا العمل على انشاء صندوق خاص، لتقديم القروض الى اصحاب هذه المشاريع، لكى يرفعوا من مستوى الانتاج لمشاريعهم، ويوفروا فرص عمل اكثر للمواطنين.

سابعاَ: السياحة:

يساند الاتحاد الوطني الكوردستاني وضع ستراتيجية سياحية متقدمة، بالتعاون مع القطاع الخاص، لتنمية وتطوير المناطق السياحية، ويرى أن إنشاء المدن والمجمعات السياحية تشكل أولوية بالنسبة اليه، لذلك، يبذل جهوده دوماً، من أجل انعاش المناطق الأثرية والتاريخية والدينية، ليتحول الاهتمام بتنمية ثقافة السياحة، في كوردستان، الى بؤرة لخدمة النشاطات الاقتصادية من جانب، ومجال لخدمة عملية الازدهار الثقافي والسياحي من جانب آخر.

ثامناً: البيئة:

يسعى الإتحاد الوطني الكوردستاني لتحقيق سياسة ممنهجة ومبرمجة للمحافظة على بيئة كوردستان واصلاحها، والالتزام بالمعاهدات والبروتوكالات الاقليمية والدولية الخاصة بالبيئة، ووضع الضوابط لتأمين سلامة تنفيذ هذه السياسة الآن وفي المستقبل ، وفي نفس الوقت، يسعى الى وضع الحلول لإزالة الآثارالمدمرة والفتاكة للأسلحة ذات الدمار الشامل التي استخدمت في كوردستان، وتطهير حقول الالغام، وبقايا الاسلحة والمتفجرات التي لوثت بيئة كوردستان، كي تصبح حماية البيئة وتنميتها، في كوردستان، مهمة وطنية وقومية شاملة.

تاسعا: مكافحة الفساد:

تنظيم حملة وطنية شاملة ، ووضع خطة متكاملة لمكافحة الفساد ، على جميع المستويات، خاصة المستويات

الحزبية والحكومية ، وعلى مستوى القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ، واتباع السبل القانونية في مواجهة هذه المشكلة ، والسعي لإلزام الحكومة بتنفيذ الإتفاقيات والمعاهدات الصادرة عن الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الفساد، كما ينبغي أن تصبح الشفافية في جميع هذه المجالات هي السمة الأكثر بروزا داخل المؤسسات الحكومية والمجتمع الكوردي، وذلك بتفعيل مؤسسات الرقابة المالية وتوحيدها، وتأسيس هيئة النزاهة، وتفعيل دور القضاء والإدعاء العام،في كوردستان.

د. الاهداف الاجتماعية :

إن العلاقات والتقاليد و الاعراف الاجتماعية، و الروابط التى تقوي و تعمق التماس بين افراد المجتمع، من (ذكر وانثى، والعائلة)، والتى هي أساس تكوين خلايا المجتمع، ذات اهمية قصوى في الحياة السياسية والحالة الصحية للمجتمع، لذلك فإن الاتحاد الوطني الكوردستانى، كقوة

سياسية، تأمل في إيصال مستقبل الشعب الى بر الأمان يسعى الى تحقيق:

١. توفير فرص للعمل، وتهيئة ارضية قانونية و اقتصادية، للقضاء على البطالة، لأن البطالة، فضلا عن كونها العامل الرئيس لتفشي الفقر، تعد المسؤولة أيضا عن المشاكل الاجتماعية التى تواجه المجتمع.

٢. تأمين الضمان الاجتماعي المتوازن مع حاجات السوق، ونسبة التضخم، لمحدودي الدخل، من المواطنين العاطلين عن العمل ،والعاجزين، واصحاب الاحتياجات الخاصة، والمسنين، و المعوقين نتيجة الظروف غير الطبيعة للعمل، ويتم هذا بتعديل قانون الضمان الاجتماعي.

٣. اعادة النظر في نظام الاصلاح الاجتماعي لخلق الارضية المناسبة ، لدمج السجناء بالمجتمع، وايجاد آلية مناسبة لتقوية علاقاتهم العائلية والأسرية.

٤. العمل الجاد لحماية حقوق الاطفال والشباب، وتقويتها وتأمينها في المجتمع الكوردستاني، عن طريق

تنفيذ جميع الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بهذه الحقوق، وتهيئة واعداد البرامج والمشاريع الخاصة،لتحقيق هذا الغرض.

٥. تمتع الاطفال المولودين حديثاً، والى سن السادسة عشرة، بالضمان الشهري الخاص، باسم ضمان الاطفال.

٦. اعادة النظر في قانون التقاعد، في كوردستان ، بشكل يؤمن حياة أفضل، تليق بالمتقاعدين. وتعم فائدته المجتمع، و يهيء فرص عمل جديدة للقوى العاملة.

٧. فتح المراكز لحماية النساء في كوردستان، ورفع مستوى وعيهن السياسي والاجتماعي والثقافي، في المدن و القصبات.

٨. القيام بحملة وطنية شاملة مستمرة،لتوعية افرادالمجتمع، للتخلي عن الثقافة المحافظة التي تهمش أو تقلل من دور المرأة في المجتمع، والقبول والترحيب بوجهة النظر الداعمة لمساواة المرأة و الرجل، في المجالات القانونية و السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولايتحقق

هـذا الا بتقويـة الوضـع الاقتـصادي للنـساء، وتـشغيلهن وتوظيفهن في القطاع الخاص و العام.

٩. تحديـد مـصير المـؤنفلين في كوردسـتان ،مـن الناحيـة القانونية والسياسية.

١٠. القـضاء علـى المـواد المخـدرة، عـن طريـق اصـدار قوانين مشددة ضد الاتجار بهذه المواد ونقلها واستعمالها.

اولاَ: التنمية البشرية:

يـؤمن الاتحـاد الـوطني الكوردسـتاني إيمانامطلقـاً، بـأن مـسألة المـوارد البـشرية وتأثيراتهـا علـى عمليـة التنميـة الاقتـصادية، تـشكل أكـبر وابـرز تحـد، يجـب اخـذه بنظـر الاعتبار، عنـد القيـام بـأي تغيـير جـذري ، في عمليـة وضـع الخطط المستقبلية للتنمية الاقتصادية ، وللوصول الى تهيئة و اعداد هذه الوسائل يسعى الإتحاد الى:

١. اتبـاع سياسـة تنميـة المـوارد البـشرية بـشكل واضـح المعالم والاهداف ومنسجم مع السياسات العامـة، ومتفـق مـع

خطـط التنميـة الـتي تأخـذ الخـصائص و الـسمات البـارزة للمجتمـع بنظـر الاعتبـار، وتـصبح بوابـة لتحقيـق اهـداف عملية تنمية الموارد البشرية في كوردستان، باعتبارها تشكل احـدى المكونـات الاساسـية لعمليـة النمـو الاقتـصادي الـذى يهدف الى رفع المستوى المعاشي للمواطنين، وتـأمين الحاجات الانية والمستقبلية لمواطني كوردستان.

٢. زيادة دور عملية التنمية البشرية في تحديد ملامح عمليـة التنميـة الـشاملة حتـى تحقـق المطالـب الإجتماعيـة والاقتصادية للمواطنين، بناء على أن هذا المـشروع هـو أطـار للتوعيـة والتعريـف بالمـسائل المرتبطـة بعمليـة التقـدم والازدهار في كل المجالات.

٣. تطـوير نظـام التعليم،والتمـرين والتـدريب، واعـداد اطـار مؤسـساتي، يـضمن اسـتمرارية العمليـة وتطورهـا، كبرنـامج وطـني، مـرتبط بـالبرامج التنمويـة الاخـرى في الاقليم.

٤. تخصيص ميزانية أكبر، لبرنامج التنمية البشرية في الأقليم.

٥. ضمان الانسجام الشامل بين السياسة السكانية، و السياسة المتعلقة بالتشغيل، والقوى العاملة، والسياسات التعليمية، واستراتيجية التنمية.

٦. تشكيل مؤسسة للاشراف على تطوير وتنمية الموارد البشرية التي تتحمل مسؤولية تنفيذ ومتابعة هذا البرنامج، والتنسيق فيما بين هذا البرنامج وجميع برامج التنمية الاخرى، لرفع مستوى أداء تنفيذ هذه العملية.

ثانيا: الشباب:

الشباب هم الرأسمال الأكبر، والثروة الدائمة والأغلى، للمجتمع ومستقبل كوردستان. ومن هذا المنطلق، ومن أجل مستقبل زاهر ولائق للجميع، يناضل(أ.و.ك) لتحقيق:

١. ايجاد فرص عمل لهم، واعدادهم وتأهيلهم للعمل في السوق، واستثمار طاقاتهم ومواهبهم، في الداخل والخارج.

٢. تأمين ظروف مناسبة لتنمية قدراتهم ومواهبهم، بكل حرية، وصقل شخصياتهم الاجتماعية، والتعبير عن ذواتهم في المجالات المختلفة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتربوية، والرياضية، عن طريق فتح جميع ابواب المشاركة الحقيقية أمامهم، وفي كل الميادين.

٣. توفير الشروط القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية الضرورية، للشباب والشابات، تضمن لهم حرية الزواج، وتكوين الاسرة وحرية السكن.

٤. خلق اجواء وفضاءات من الحرية، يستطيع الشباب فيها المشاركة بشكل فعال، في صنع القرار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي.

٥. تطوير مراكز للتدريب وتأهيل الشباب والعمل على زيادة عددها، في كوردستان، وانشاء شبكة للعلاقات بين شباب كوردستان، وربطهم بشباب المنطقة والعالم.

٦. العمل وفق آلية حديثة، لتأسيس التنظيمات الشبابية، تؤمن لهم التعبير عن آرائهم وافكارهم وحاجاتهم المهنية، بكل حرية وأمان.

٧. تربية الشباب بروح عصرية، لتزيد وترسخ فيهم، حب الارض، وتقوي عندهم شعور الانتماء للوطن.

ثالثاَ: الرياضة:

تمثل الرياضة اليوم دوراً بارزاً ولافتاً للنظر في المجتمع الدولي،وتستطيع الشعوب المتحررة حديثا، في الدول المتخلفة، تعريف انفسها، ورياضييها، بشعوب العالم، عن طريق النشاطات الرياضية، فضلاعن ايصال قضاياها المشروعة الى الشعوب والدول المتقدمة بهذه الوسيلة. ولتحقيق هذا الغرض، يسعى الاتحاد الوطني الكوردستانى الى:

١.توعية الشباب في البلاد، بضرورة الاستمرار في النشاطات الرياضية، وتقديم النموذج الامثل في هذا المجال.

٢. انشاء النوادي الرياضية الخاصة بالمجالات الرياضية المختلفة، في المدن والقصبات الكوردستانية.

٣. إنشاء البنية التحتية الرياضية في المدن، كالملاعب والمسابح والقاعات الرياضية المغلقة.

٤. انشاء عدد من المرا كزالصحية الرياضية، للعلاج الطبيعي والجراحة الرياضية، في المدن الكبيرة.

٥. تأمين ميزانية مناسبة للنوادي والاتحادات الرياضية، لممارسة النشاطات الرياضية فيها، بكل سلاسة ويسر.

٦. تأسيس قناة تلفزيونية فضائية رياضية، للاهتمام بدور الرياضة، في كوردستان.

٧. تأمين الامكانيات المالية، للتعاقد مع المدربين المختصين، وتدريب الفرق الرياضية على احدث قواعد التربية الرياضية.

رابعاً: النساء:

للنساء دور مهم، في المجتمع الكوردي، من الناحية الكمية والنوعية، وتعتبر، في نفس الوقت، احد المفاصل الرئيسة، في المجتمع الكوردستاني، لذلك، إن أرادت أية قوة سياسية أن تعرض هويتها الحضارية المدنية الحديثة للرأي العام، وشرائح المجتمع فمن الضروري أن تجد قضية المرأة، مكاناً لائقاً لها ضمن أولويات برامج عملها السياسي والفلسفي، ولهذا، ولكون الاتحاد الوطني الكوردستاني قوة سياسية تقدمية، تعكس التوجهات الاشتراكية الديمقراطية، فإنه يناضل، لتأمين وتحقيق الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للنساء، عن طريق:

١. تهيئة أرضية اجتماعية، وقانونية، واقتصادية، وثقافية، لمساعدة النساء وتمكينهن من ممارسة حقوقهن السياسية والمدنية، بكل حرية.

٢. ايجاد وضع أقتصادي مناسب، يساعد النساء على الاستقلال المالي والاقتصادي، اعتمادا على قدراتهن وعملهن، وامكانياتهن الذاتية.

٣. الوقوف ضد أي نوع من الآراء والافكار التي تدعو الى النظر الى النساء نظرة دونية، أو محاولة التقليل من شأنهن وتحقيرهن في المجتمع.

٤. رفع المستوى التربوي والثقافي في ألمجتمع، للوصول الى المساواة بين المرأة والرجل، من حيث الحقوق والواجبات، وفي المجالات كافة، وازالة آثار الظلم التاريخي الذي لحق بنساء كوردستان، وذلك عن طريق سن قوانين مناسبة ومنع ممارسة جميع أنواع العنف والتعسف ضد النساء.

خامساً: التربية والتعليم:

١. بذل الجهود المتواصلة، من أجل تطوير وتحديث النظام التربوي والتعليمي، في المدارس والمعاهد والجامعات كافة، وتغييرالمناهيج الدراسية وتطويرها، وتغيير الفلسفة

التربوية الحالية كاملة، ولكل المراحل الدراسية، لتتفق مع التقدم العلمي العالمي، ولتلبي الحاجات والمتطلبات الضرورية والاساسية للمجتمع، والمهام العلمية له.

٢. الالتزام بنظام التعليم الاجباري لأطفال كوردستان، الى نهاية المرحلة الاساسية.

٣. السعي من أجل تنمية وتطوير عملية التربية والتعليم،في كل المستويات، بدءا من رياض الاطفال، والى التعليم العالي والبحث العلمي وزيادة عدد المدارس زيادة ملموسة، وتقليل عدد الطلاب في القاعات الدراسية، وتوفير الاقسام الداخلية المناسبة، ووسائل النقل للطلاب الذين لا تتوفر في قراهم مدارس للمرحلة الاعدادية.

٤. تطوير الجامعات في كوردستان ، الحكومية منها والاهلية، وحماية استقلاليتها، من الناحية الاكاديمية ، والمالية، والادارية، والاهتمام بالابحاث العلمية.

٥. الاهتمام بالتعليم المهني والتكنيكي من الناحية النوعية، بشكل يتفق مع قدرات و حاجات سوق العمل.

٦. اعطاء الاهمية اللازمة بالطاقات والعقول الجديدة للكوادرالأكاديمية،وذلك بتشجيع الهجرة المعاكسة للمختصين و اصحاب الشهادات العالية، من الخارج الى داخل الاقليم.

٧. اصدار قانون خاص بمكافحة ظاهرة الامية، وذلك بوضع خطة علمية لعملية التربية و التعليم.

٨. بذل المساعي الحثيثة، لتأمين مقاعد وزمالات دراسية للطلبة، في البلدان المتقدمة وتسهيل أمورهم ومتطلبات دراستهم، لاسيما في مجال العلوم الصرفة .

٩. فتح معاهد خاصة لتعليم اللغة الكوردية، للاجانب الذين يعملون في اقليم كوردستان.

سادساَ- الصحة:

١. اعادة تنظيم النظام الصحي، بشكل عصري، يؤمن الخدمات الصحية، والضمان الصحي، لجميع مواطني كوردستان،بصورة تتفق مع المعايير والمقاييس الدولية،

ومراعاة عدد السكان في المناطق المختلفة، وخصوصية النساء والاطفال.

٢. مراقبة الحالة الصحية للنساء الحوامل، ومساعدتهن وابعادهن عن مزاولة الاعمال الشاقة.

٣. تطويرمستشفيات كوردستان، والسعي من أجل فتح مستشفيات أخرى، لمعالجة المشاكل الصحية، في المجتمع الكوردستاني.

٤. السيطرة النوعية على المستلزمات والادوات الطبية والادوية المستوردة من الخارج.

٥. الاهتمام بفتح الدورات التدريبية، وتطوير القدرات والامكانيات الطبية، سواء بإقامة هذه الدورات في كوردستان، أو خارجها، والسعي من اجل جذب الاطباء الاختصاصين من ذوي الخبرة والكفاءة، في جميع المجالات الصحية، الى مستشفيات كوردستان .

٦. فتح مجمعات طبية، في المدن والقصبات.

٧. بذل المساعي والجهود لإعادة تنظيم وتأهيل المستشفيات الاهلية، والعيادات الطبية في كوردستان ، بشكل يتناسب مع مستوى دخل الفرد في كوردستان .

٨. الاهتمام الكافي بالمستشفيات الخاصة بالاطفال وتطويرها ، بصورة تستطيع معها تقديم الخدمات اللازمة، لتحسين صحة اطفال شعب كوردستان.

سابعاً :الاسكان :

يناضل الاتحاد الوطني الكوردستانى من اجل:

١. معالجة مشاكل السكن ، ولا سيما لذوي الدخل المحدود، ومراجعة جميع القوانين النافذة، فى هذا المجال، وتعديلها وتنظيمها بشكل ينصب فى خدمة المصلحة العامة.

٢. تشجيع الاستثمار فى مشاريع الاسكان، وانشاء الشقق والدور االسكنية، للمواطنين فى مدن وقرى كوردستان بشكل يجعل من هذا الموضوع مهمة رئيسة وواجبا وطنيا، حتى تحل أزمة السكن فى بلادنا .

٣. تطوير المدن، والقصبات، والقرى، بشكل يؤمن لها كل الخدمات والحاجات الضرورية للحياة العصرية، وبصورة تتطلع اليها أنظار المواطنين للحياة والعمل فيها.

٤. حل قضية اسكان البيشمركة، ومعوقي المقاومة المسلحة، والسجناء السياسيين، و ذوي الشهداء والمؤنفلين، واصحاب الحاجات الخاصة.

٥. تمليك دور السكن في القطاع الحكومي،وتسجيلها باسم الموظفين المستأجرين الذين يدفعون الايجار الشهري عنها للحكومة، و يتحقق هذا الامر بأن تقوم حكومة الأقليم بتقدير الايجار الشهري الذي يدفعه الموظفون المتستأجرون لهذه الدور الحكومية حسب الكلفة الكلية لبناء هذه الدور.

ثامناَ: المحور الثقافي

١. تنمية وتطويرالحركة الثقافية، وانشاء مركز علمى خاص، يهدف الى تقريب اللهجات الكوردية بعضها من بعض،

ويمهد الطريق أمام ولادة اللغة الكوردية الموحدة تزامنا مع تطوير المجمع العلمي الكوردي وتعضيده.

٢. توفير الارضية المناسبة ،لتطوير المجالات الاعلامية المختلفة، والفنون الجميلة، و السينما، والادب و التأليف والنشر، باللغة الكوردية.

٣. جمع الفلكلور والتراث الكوردي ونشرهما ،والمحافظة على الارشيف المدون لشعبنا، من الضياع والتلف.

٤. الاهتمام بالثقافة والتراث والتقاليد الاجتماعية، لجميع القوميات من: (التركمان، و العرب، والكلدو اشور)، والاديان والمذاهب :(المسيحية ،والايزيدية ،والصابئة المندائية والشبك، والكاكائية) التي تعيش في كوردستان ،وتقديم آيات الاحترام و التقدير لهم.

٥. كوردستان مهد للحضارة والمدنية ،كما هو معروف ومبثت في الألواح والوثائق الأثرية، لذلك يجب الاهتمام الكافي بالمناطق الآثارية فيها، وإنشاء المتحف الوطني في عاصمة اقليم كوردستان.

تاسعاَ: ذوو الشهداء و ضحايا الانفال والقصف الكيمياوي

١. العمل من اجل تأمين حياة لائقة لذوي شهداء الثورة الخالدين، وضحايا عمليات الانفال، والقصف الكيمياوى، والعمل الجاد من اجل تعويض المتضررين من تلك الكارثة.

٢. رعاية اطفال شهداء الثورة، وضحايا الانفال، والقصف الكيمياوي، و الاهتمام بهم،وتقديم المساعدات لهم، لإكمال دراستهم، والحصول على الشهادات العلمية داخل البلاد وخارجها.

٣. تخليد أسماء وذكرى شهداء الثورة ، وضحايا عمليات الانفال، والقصف الكيمياوى، بأشكال متعددة، كذكرهم في المناهج التربوية والتعليمية.

٤.السعي من أجل حل القضايا القانونية والاجتماعية التى يعاني منها ذوو المؤنفلين.

٥.الاستمرار في البحث عن مصير المؤنفلين، وإعادة رفاتهم الى مواطن آبائهم وأجدادهم.

٦. بذل الجهود والمساعي المتواصلة للتعريف بقضية الانفال والقصف الكيمياوى التي تعرض لها شعب كوردستان، على المستوى الداخلي والخارجي، باعتبارها عمليات إبادة جماعية وتطهير عرقي ضد شعب كوردستان.

عاشراَ :السجناء السياسيون

١. من أجل حل قضية السجناء السياسيين نهائياً، نطالب البرلمان الكوردستاني بإقرار القانون رقم(٤) للعام (٢٠٠٦) الصادر عن مجلس النواب العراقي، والخاص بالسجناء السياسيين، ومنحهم نفس الحقوق والإمتيازات، إذ ورد في القانون أن السجناء السياسيين الكورد ليسوا بأقل شأنا من السجناء السياسيين، في المحافظات العراقية الأخرى.

٢. اضافة مادة أخرى خاصة بالسجناء السياسيين الكوردستانيين، في دستور اقليم كوردستان المعد للاقرار، ليتم الإعتراف بوجود شريحة السجناء السياسيين، تلزم حكومة اقليم كوردستان بتعويض السجناء السياسيين،

وتحمل مسؤولية رعايتهم ورعاية أطفالهم، مثلما ورد في الدستور العراقي.

٣. منح ميدالية تقديرية للسجناء السياسيين في كوردستان، وهو الأمر الذي كان قد حظي بموافقة السكرتير العام لـ (أ.و.ك).

٤. احتساب ومعادلة نضال السجناء السياسيين، ونضال البيشمركة في ساحات المواجهة و القتال، ومعوقي المقاومة المسلحة، وشهدائها، من حيث الحقوق و الامتيازات .

٥. منح سلف خاصة للسجناء السياسيين، مثلما هو الحال بالنسبة للبيشمركة القدامى لـ(أ.و.ك).

٦. تقديم المساعدات اللازمة للسجناء السياسيين، واولادهم الذين يدرسون في الكليات الاهلية.

٧. توفير ميزانية مالية للسجناء السياسيين، وتخصيص رواتب مناسبة لهم، وصرفها في أوقاتها طبقا للميزانية المخصصة، للسجناء السياسيين في العراق، و كوردستان.

٨. معالجة السجناء السياسيين المرضى، في الداخل أو الخارج، على حساب الحكومة.

الحادي عشر: معوقو المقاومة المسلحة،والسجناء السياسيون، وذوو الاحتياجات الخاصة

١.تطبيق القانون رقم (١٢٤) الخاص بتقاعد(معوقي المقاومة المسلحة) والصادر في العام (٢٠٠٧ م) والذى أقر من قبل رئاسة اقليم اكوردستان، لكنه لم ينفذ من قبل الحكومة حتى الآن.

٢ـ فتح مديرية عامة لرعاية معوقي المقاومة المسلحة، في وزارة البيشمركة .

٣. منح ميدالية تقديرية لمعوقي المقاومة المسلحة، وتنظيم حقوقهم وامتيازاتهم ،طبقاً للقانون.

٤. توفيرالزمالات الدراسية لمعوقي المقاومة المسلحة وابنائهم و بناتهم، ودعمهم ماليا، لإكمال دراستهم، في الداخل و الخارج، حسب الشروط الدراسية.

٥. منح قطع اراضي سكنية، لمعوقى المقاومة المسلحة، من الذين لم يتسلموا الى الان ارضا سكنية.

٦. انشاء مجمعات سكنية خاصة بمعوقي المقاومة في المدن والقصبات، يراعى في بنائها توفيرالمستلزمات والاحتياجات الضرورية للمعوقين.

٧. معالجة جميع معوقي المقاومة المسلحة، من الذين لم تتم معالجتم، الى الآن، حسب التقارير الطبية، لا في الداخل، ولا في الخارج.

٨. تقديم المساعدة المالية الكافية لمعوقي المقاومة المسلحة، لشراء الادوية الضرورية للذين اصيبوا بامراض مزمنة، ولا تكفي رواتبهم، لشراء الادوية المطلوبة.

٩. التكريم الرمزي لمعوقي المقاومة المسلحة، والسجناء السياسيين، وذلك ببناء نصب تذكارية، تشير الى نضالهم وتضحياتهم، او تسمية الأماكن العامة بأسمائهم كـ (المتنزهات، والحدائق العامة، والشوارع،و....الخ) .

١٠. الطلب من الجهات ذات العلاقة عدم اعتبار مرتبات معوقي المقاومة المسلحة عقبة في طريق تخصيص راتب الوظيفة للمعوق، في الدوائر الحكومية و الحزبية حسب استحقاق تعيينهم، في تلك الدوائر والاجهزة.

١١. فتح عدد من المراكز الاجتماعية و الرياضية و الترفيهية و المهنية، في المدن و القصبات،لغرض اعداد و تأهيل المعوقين، في المجتمع، وممارسة الحياة الطبيعية.

١٢. من الضروري أخذ الظروف الخاصة للمعوقين، في المجالات الخدمية، بنظر الاعتبار. فمثلا في مجال المشاريع (العامة والخاصة)، يجب عند منح اجازات البناء و أنشاء الطرق، إلزام الجهة المسؤولة عن التنفيذ،،بشرط إنشاء الطرق والممرات الخاصة بسير وعبور العجلات الخاصة بالمعوقين، وتوفير باصات خاصة لنقلهم، فضلا عن تقديم بعض الخدمات الخاصة الأخرى لهم.

١٣. توفير جميع المستلزمات الضرورية الصحية للمعوقين مجانا، مثل (المركبات، والعكازات، والاعضاء الاصطناعية).

١٤. اصدار الارشادات والتعليمات لتسهيل شؤون المعوقين ، عند مراجعتهم للدوائر الحكومية.

١٥. توفير الفرص لمعوقي المقاومة المسلحة، للسفر الى خارج البلاد، كلما دعت الحاجة الى ذلك.

١٦. بذل الجهود لإصدار قانون من البرلمان الكوردستانى، يساند ويدعم المعوقين الذين أصيبوا بأضرار إجتماعية جراء تنفيذهم المهام الحزبية والعسكرية .

١٧. تسمية يوم من أيام السنة بـ(يوم معوقي المقاومة المسلحة).

١٨. منح القروض الاستثمارية طويلة الامد، وبلا فوائد مستحقة، من البنوك العائدة لحكومة الاقليم، لصالح معوقي المقاومة المسلحة.

١٩. فتح أسواق البيع الخاصة بمعوقي المقاومة المسلحة، في المدن والقصبات في كوردستان، يكون سعر الحاجيات فيها مناسباً، وبأقساط شهرية مقبولة.

٢٠. فتح مكتبة خاصة بالنتاجات الادبية و الثقافية و العلمية، لمعوقي المقاومة المسلحة للثورة الجديدة، وتدوين ذكرياتهم.

٢١. منح جميع الامتيازات و الحقوق التى يتمتع بها معوقو المقاومة المسلحة لوارثيهم، بعد وفاتهم.

٢٢. صرف راتب مناسب للقائمين على رعاية وخدمة المعوقين الذين تصل درجة عوقهم الى(١٠٠٪)، لكي يرتقوا الى المستوى اللائق في خدمة المعوقين،ويتمكنوا من توفير الحياة الكريمة لهم.

٢٣. تقديم المساعدة لمعوقي المقاومة المسلحة، من الذكور و الاناث، حين الاقدام على الزواج.

٢٤. توفير ملجأ مناسب للمعوقين الذين لا مأوى لهم، وليس باستطاعتهم توفير مستلزمات العيش الكريم لأنفسهم .

٢٥. السعي من أجل توفير السيارات، لجميع معوقي المقاومة، حسب حاجتهم ونوع ودرجة عوقهم.

٢٦. فـتـح المـشاريـع الاسـتـثمارية، للاسـتـفادة مـن القـدرات البشرية للمعوقين لمصحة اقتصاد البلاد.

النظام الداخلي

اولاً
المباديء العامة

المادة الاولى:

١. الاسم: الاتحاد الوطني الكردستاني، واختصاره (أ.و.ك).

٢. دائرة عمله ونشاطه: اقليم كردستان، والمناطق المستقطعة، والمناطق الأخرى من العراق الفيدرالي، وخارج البلاد.

المادة الثانية:

الإتحاد الوطني الكردستاني حزب اشتراكي ديمقراطي، يناضل من أجل توطيد السلام، وترسيخ قيم الحرية، والديمقراطية، والمواطنة، وحقوق الانسان، وحق تقرير المصير، ويؤمن بثقافة المساواة والتسامح.

١. الشعارات : السلام، الحرية، الديمقراطية، حقوق الانسان، حق تقرير المصير، العدالة الاجتماعية.

٢. الرمز: يد ترفع وردة الشقائق، وغصن زيتون وسنبلة قمح.

٣. النشيد: (مه شخه لان=المشاعل) هو النشيد الرسمي لـ (أ.و.ك).

المادة الثالثة:

النظام الداخلي هو أعلى دستور عمل تنظيمي لـ (أ.و.ك)، وعلى الاعضاء والهيئات والمؤسسات والأجهزة الحزبية،وفي اية درجة حزبية كانوا، الالتزام به التزاماً تاماً.

المادة الرابعة:

يجب الا تقل نسبة النساء في الهيئات الحزبية عن (٢٠٪)، ابتداء من(الكوميتات = اللجان)، ووصولا الى اللجنة القيادية .

المادة الخامسة :

١.يتحقق النصاب القانوني في اجتماعات الهيئات الحزبية لـ (ا.و.ك) ، في حالة حضور الاكثرية المطلقة (٥٠+١).

٢. يكون التصويت في الهيئات الحزبية لـ(ا.و.ك) بالاغلبية البسيطة، ما عدا الحالات التى حددت لها مادة معينة، في النظام الداخلي، نسبة مختلفة.

ثانياَ
العضوية

١. يحق لكل مواطن في كوردستان، والمناطق الأخرى من العراق الفدرالي، وفي خارج البلاد، يؤمن بالمنهاج والنظام الداخلي لـ (ا.و.ك)، ان يكون عضواً فيه.

٢. يكون التنظيم والعضوية في (ا.و.ك) على أساس جغرافي ،أو مهني، أو حسب المركز الانتخابي، ويحق لكل

عضو نقل محل نشاطه الحزبي في حالة نقله، أو تغيير محل سكنه، أو محل عمله المهني.

المادة السابعة: شروط العضوية :

١. لا يقل عمر العضو عن (١٨) عاماً، ويستطيع كل مواطن بلغ (١٥) عاماً الانضمام الى احدى منظمات (ا.و.ك) .

٢. تقديم طلب مكتوب بالانضمام الى (ا.و.ك) .

٣. يلتزم بنظامه الداخلي، ويناضل أجل تطبيق منهاجه.

٤. يشارك في نشاط احدى هيئات أو منظمات (ا.و.ك)

٥. يتمتع بسمعة جيدة، وحد أدنى من الوعي السياسي و الوطني .

٦. يدفع بدل العضوية .

المادة الثامنة :حقوق العضو:

١. يحق لكل عضو، وفي اطار النظام الداخلي، المشاركة في الانتخابات، وترشيح نفسه لهيئات ومنظمات (ا.و.ك) .

٢. توجيه الأسئلة، وتقديم الاقتراحات ،وتوجيه النقد،الى كل عضو وهيئة في (أ.و.ك)،شفوياً أو تحريرياً، في كل المسائل السياسية والتنظيمية و المالية،عن طريق المنظمة التى يعمل فيها، ضمن اطار (ا.و.ك) .

٣. يحق لكل عضو موهوب، في مجالات: الكتابة ،والفن، والرياضة، طلب المساعدة و المساندة من(أ.و.ك)، عند الضرورة .

٤. يحق لكل عضو طلب المساعدة المادية من (ا.و.ك) ،في حالات المرض والكوارث والفواجع.

٥. يخصص راتب شهري، لكل الأعضاء من الكوادر المهنية ،حسب طبيعة عملهم، ويضمن لهم جميع الحقوق، بالاستناد

الى مبدأ المساواة، ويحالون على التقاعد، عند الكبر أوالعجز أوالمرض.

٦. يتم تكريم الاعضاء الذين أمضوا سنوات طويلة محتفظين بعضوية (ا.و.ك) وخدموا في صفوفه زمناً مديدا،ماديا و معنويا، طبقاً لبرنامج خاص، تكون اللجنة القيادية مسؤولة عنه .

٧. حق الدفاع عن النفس مضمون لأي عضو فيه.

المادة التاسعة: واجبات العضو:

١. يناضل بإخلاص من أجل تحقيق اهداف(ا.و.ك).

٢. يحافظ على وحدة صفوف (ا.و.ك).

٣. يقف ضد التكتل والمنطقوية والعشائرية.

٤. يسعى من اجل رفع مستوى وعيه السياسي و القومي.

٥. يحافظ على اسرار (ا.و.ك) ولايخفي الحقائق عنه.

٦. يدافع عن البرنامج السياسي لـ (ا.و.ك)، و عن امجاده وتاريخه.

٧. يـضع مـصالح (ا.و.ك) فـوق مـصالحه الشخـصية، ومصالح الشعب والوطن، فوق جميع المصالح الأخرى.

٨. يسعى من اجل كسب الاصدقاء والمؤيـدين والمـصوتين لـ(ا.و.ك) .

٩. يعتبر المحافظة على سيادة القانون، وحقوق الانـسان والبيئة، جزءا من واجباته .

١٠. يجب على كل عـضو دفـع بـدل الاشـتراك الـشهري، ويـضع مكتـب التنظـيم القواعـد الخاصـة بكيفيـة اسـتلام بدلات الاشتراك.

المادة العاشرة: فقدان العضوية والعقوبة

يفقـد العـضو حـق العـضوية في (أ.و.ك)، بـسبب: الوفـاة، الاستقالة، الطرد.

المادة الحادية عشرة: العقوبة وأنواعها:

١. **الفات النظر**: تستطيع اللجان و المراكز التنظيمية ،في حدود نشاطاتها، كل حسب مستواه ودرجته،وعند الضرورة،

توجيه إلفات نظـر تحريـري الى أي عـضو أخطأ أو قـصر في عمله، او ارتكب عملا، يستحق هذا العقاب.

٢. **تجميد العضوية**: في حالة استمرار العضو على إهماله وخروقاته و إرتكابـه الاخطاء، بعـد الفـات نظـره، يـستطيع مكتـب التنظـيم بنـاء علـى اقـتراح المركـز التنظيمي،اصـدار عقوبة التجميد ضده، لمدة (٣ - ٦) اشهر، حسب الخرق الذي ارتكبه.

٣. **تنزيل الدرجة**: بعد الفات النظر، وتجميد العضوية، واستمرار العضو على خرقه للنظام الداخلي ، يقترح المركز، توجيـه العقوبـة المناسـبة لـه، ويـستطيع حينـذاك مكتـب التنضيم إصدار قرار تنزيل الدرجة الحزبية ضده.

٤. **الطرد و الاسباب الموجبة له**:

يطرد العضو فى هذه الأحوال:

١. العمل ضد المصالح العليا للشعب والوطن.

٢. الارتباط بأية جهة سياسية أخرى.

٣. العمل ضد سياسة (ا،و.ك)،والسعي لشق صفوفه.

٤. وضع المصالح الشخصية الذاتية فوق مصالح (ا.و.ك).

٥. إفشاء أسرار(ا.و.ك).

٦. العمل ضد مرشحي (ا.و.ك) وبرنامجه اثناء الحملات الانتخابية.

٧. الإنحراف عن المنهاج و النظام الداخلي لـ (ا.و.ك) .

٨. كل عضو، وفي اية درجة حزبية كان ، ارتكب جريمة مخلة بالشرف موثقة و مدعمة بقرار قضائي، يسحب منه حق التمتع بالعضوية .

المادة الثانية عشرة:

يصدر قرار الطرد من اللجنة القيادية فقط.

المادة الثالثة عشرة:

١. اذا اعتبر العضو العقوبة غير منصفة، يحق له أن يطلب اعادة التحقيق ثانية، من الهيئات الاعلى، ومن لجنة الشكاوى و التحقيق في المجلس المركزي .

٢. يحق لكل عضو ترك صفوف(ا.و.ك) او فقد حق العضوية فيه، ماعدا الذين ارتكبوا جريمة مخلة بالشرف، المطالبة بالعودة الى صفوفه .

ثالثاً
المؤتمر

المادة الرابعة عشرة:

المؤتمر هو أعلى سلطة في الإتحاد الوطني الكوردستاني، وينعقد كل ثلاث سنوات مرة واحدة ، ويجب انعقاد المؤتمر القادم في تشرين الثاني من العام (٢٠١٣م) .

المادة الخامسة عشرة:

لا يجوز، وتحت ظل أية ظروف، أن يتجاوز مجموع عدد الاعضاء في المؤتمر عن (١٠٠٠) عضو ، ويتكون أعضاء المؤتمر من:

أ ـ ممثلي مراكز التنظيم الذين يختارون عن طريق الانتخابات، حسب النسبة التى تحدد لهذا الغرض.

ب ـ اعضاء اللجنة القيادية ، والمجلس المركزي.

ج ـ الاعضاء السابقين للمكتب االسياسي و اللجنة القيادية.

د ـ اعضاء المكاتب و المؤسسات، وبيشمركة عام (١٩٧٦)، والبيشمركة القدامى، والسجناء السياسيين، وأعضاء الخلايا التنظيمية الاولى، و(الانصار–partizan)، والمعوقين، دون اجراء انتخابات بينهم، ووفق نسب مقررة.

هـ ـ يختار السكرتير العام، وبالتشاور مع اللجنة القيادية (١٢٠) عضوا من أعضاء المؤتمر.

و- يجب ان تكون نسبة ٢٠٪ من اعضاء المؤتمر ،على الاقل، من النساء.

ز- تحدد اللجنة العليا التحضيرية للمؤتمر، نسبة معينة من اعضاء المؤتمر لكتل الاتحاد في برلمان كوردستان والعراق

والبلدان الخارجية، و للوزراء و السفراء و المؤسسات الحكومية و المنظمات الاخرى.

ح ـ كل الأعضاء الآخرين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات.

المادة السادسة عشرة :

يمكن دعوة (١٠٠) من الشخصيات والمختصين في المجالات المختلفة، بقرار من السكرتيرالعام، وبالتشاور مع اللجنة القيادية، للإستئناس بآرائهم حول أعمال المؤتمر وشؤونه، لكن من غير أن يكون لهم حق التصويت.

المادة السابعة عشرة:

١. يتم تشكيل لجنة، باسم اللجنة العليا للاعداد للمؤتمر، بقرار من اللجنة القيادية لـ (أ.و.ك).

٢. تقوم اللجنة العليا للاعداد للمؤتمر، بالاستعدادات اللازمة لعقد المؤتمر قبل (٦) أشهر، من موعد انعقاده.

٣. تكون اللجنة العليا للاعداد للمؤتمر، ومؤسسة الانتخابات، مسؤولتان عن مراجعة قوائم اسماء الاعضاء المنتخبين، والمختارين للمشاركة في المؤتمر، وفق المعايير والأسس المحددة في النظام الداخلي.

المادة الثامنة عشرة.

اذا لم يعقد المؤتمر، لأي سبب كان، في وقته المحدد، يستطيع (البلينيوم) أى: الاجتماع الموسع فقط تأجيل عقد المؤتمر، لمرة واحدة، ولمدة (٣- ٦) أشهر، وفي حالة عدم انعقاد المؤتمر أثناء هذة الفترة ، تفقد القيادة شرعيتها.

المادة التاسعة عشرة:

١. يكتمل النصاب القانوني للمؤتمر بمشاركة اكثر من نصف مجموع أعضائه.

٢. تكون الموافقة على التقرير العام، واصدار القرارات في المؤتمر، بالأغلبية البسيطة.

المادة العشرون: واجبات وصلاحيات المؤتمر:

١. انتخاب السكرتيرالعام.

٢. انتخاب اللجنة القيادية، واعضاء المجلس المركزي.

٣. تقييم واقرار التقرير العام للسكرتيرالعام.

٤. مراجعة وتغيير المنهاج والنظام الداخلي، والموافقة عليه.

٥. تقييم سياسة (أ.و.ك)، بين مؤتمرين، والبت في السياسة الجديدة التي تعكس نهج(أ.و.ك) بعد المؤتمر.

٦. مناقشة المسائل التي يرى المؤتمر أنه من الضروري أصدار قرارات بشأنها.

٧. البت في الشكاوى والاقتراحات المقدمة الى المؤتمر.

٨. تقييم أداء الحكومة.

٩. أصدار البلاغ الختامي للمؤتمر.

المادة الحادية والعشرون: المؤتمر الاستثنائي

١. يعقد المؤتمر الاستثنائي، في حالة حصول أزمة، أو حدث مهم.

٢. كما يعقد بناء على طلب السكرتير العام، أو (٤/٣)من أعضاء اللجنة ألقيادية، أو (٤/٣)من أعضاء المجلس المركزي.

٣. يحدد موعد عقد المؤتمر ألاستثنائي قبل شهر من موعد انعقاده.

٤. يتمتع المؤتمر الاستثنائي بصلاحيات المؤتمر الاعتيادي عينها.

٥. يكون اعضاء المؤتمر الاعتيادي السابق اعضاء المؤتمر الاستثنائي اللاحق.

المادة الثانية والعشرون: الاجتماع الموسع (البلينيوم)

١. يعقد الاجتماع الموسع (البلينيوم) لمراجعة سياسة (أ.و.ك)، واجراء حوارات يشارك فيها العدد الأكبر من

الاعضاء المسؤولين ـ بناء على طلب السكرتير العام، أو (٣/٢) من أعضاء اللجنة القيادية، أو (٣/٢) من اعضاء المجلس المركزي.

٢. يشترك في (البلينيوم ــ الاجتماع الموسع) كل من السكرتير العام، واللجنة القيادية، والمجلس المركزي، وأعضاء المكاتب والمؤسسات، ومجالس المراكز التنظيمية.

٣. يتمتع (البلينيوم ــ الاجتماع الموسع) بجميع صلاحيات المؤتمر، عدا: تغيير المنهاج والنظام الداخلي، والسكرتير العام.

٤. يستطيع الاجتماع الموسع تغيير(٣/١) من أعضاء اللجنة القيادية، والمجلس المركزي.

رابعـاً
اللجنة القيادية (المجلس القيادي)

المادة الثالثة والعشرون:

تتكـون اللجنـة القياديـة مـن: الـسكرتير العـام، واعـضاء اللجنة القيادية.

السكرتير العام

المادة الرابعة والعشرون:

ينتخب السكرتير العام في المؤتمر مباشرة.

المادة الخامسة والعشرون: شروط الترشح لمنصب الـسكرتير العام

١. لايقل عمره عن (٤٠) عاما.

٢. يتمتع بسمعة حسنة و شخصية مهيبـة، ولـه الخبرة الكافية، في عـالم الـسياسة، وخـدم الـشعب والـوطن، والاتحـاد الوطني الكوردستاني.

٣. لا تقـل مـدة اكتـسابه لعـضوية (أ.و.ك) عـن (١٠) سنوات.

المادة السادسة والعشرون: انتخاب السكرتير العام

١. ان كان هناك مرشـح واحـد فقـط، لمنـصب الـسكرتير العام في المؤتمر، يصبح هذا المرشح سكرتيرا عاماً بالتزكية.

٢. ان كان هناك مرشحان اثنـان، أو اكثـر، لهـذا المنـصب، فينتخب بالاكثرية المطلقة لاصوات الناخبين. فان لم يحصل احـدهم علـى الاكثريـة المطلقـة، فـان اثـنين مـن المرشـحين اللذين نالا أكثرية الاصوات، يـدخلان الانتخاب مـن جديـد، والـذي ينـال اكثريـة ألاصـوات منهمـا يعتـبر فـائزاً بمنـصب السكرتير العام.

المادة السابعة والعشرون: صلاحيات السكرتير العام:

١. يكون مسؤولا عن تنفيذ قرارات (أ.و.ك) وسياساته.

٢. يختار، من بـين أعـضاء اللجنـة القياديـة، نوابـاً لـه، و بامكانه منـح جزء من صلاحياته لهم.

٣. يقترح اسماء المرشحين للهيئة العاملة، الى اللجنة القيادية.

٤. يمثل (أ.و.ك) في المؤتمرات والندوات والاجتماعات السياسية.

٥. يصدر أوامر تعيين اعضاء اللجنة القيادية، ومسؤولي الهيئات والمكاتب والمؤسسات والاجهزة، في مناصبهم.

٦. يتولى المسؤولية عن تنفيذ قرارات المؤتمر، والمجلس القيادي.

٧. يترأس اجتماعات اللجنة القيادية.

٨. يتحدث باسم (أ.و.ك).

٩. يختار عضواً في اللجنة القيادية، كناطق باسم اللجنة القيادية.

١٠. يتولى مسؤولية تنظيم الشؤون المالية، والاشراف على مؤسسة الرقابة المالية والاجهزة الخاصة ألاخرى.

١١. عند تساوي عدد الاصوات، في اللجنة القيادية، تعتبر الجهة التى فيها السكرتير العام، هي الاكثرية.

١٢. يشرف على العلاقات الكوردستانية، والوطنية، والدولية.

١٣. يحق له تشكيل مجلس استشاري من (٥) اشخاص.

١٤. يعد التقرير العام للمؤتمر و(البلنيوم ــ الاجتماع الموسع).

اللجنة القيادية

المادة التاسعة والعشرون:

١. ينتخب المؤتمر اعضاء اللجنة القيادية البالغ عددهم (٥٠) عضواً. منهم (٤٥)عضواً، من ضمنهم السكرتير العام، ينتخبون مباشرة، و(٥)اعضاء تختارهم اللجنة القيادية، بناء على ترشيح السكرتيرالعام لهم. وكذلك يختار المؤتمر (٥) اعضاء احتياط، حسب تسسل الاصوات التي حصلوا عليها.

٢. يكون (٢٠٪) من عدد اعضاء اللجنة القيادية من النساء.

٣.الترشح لعضوية اللجنة القيادية، يكون بشكل فردي.

المادة الثلاثون:

يشترط في المرشح لعضوية اللجنة القيادية الشروط الآتية:

١. ألا تقل سنه عن (٢٥) عاما.

٢. يتمتع بسمعة حسنة، وبمستوى دراسي وثقافي، ووعي سياسي مناسب.

٣. غيرمتعاون مع النظام السابق.

المادة الحادية والثلاثون:

يكون انتخاب اعضاء اللجنة القيادية بأكثرية الاصوات.

المادة الثانية والثلاثون: واجبات وصلاحيات اللجنة القيادية:

١. تعتبر اللجنة القيادية أعلى سلطة في (أ.و.ك)، في مجال تنفيذ مهامه وواجباته، في المدة المحصورة بين مؤتمرين .

٢. تنفيذ ومتابعة القرارات والتوصيات، في المدة المحصورة بين مؤتمرين.

٣. صياغة السياسة العامة، على المستويين الداخلي والخارجي وتوسيع دائرة علاقات (أ.و.ك) مع الاطراف الاخرى.

٤. وضع البرامج والخطط الضرورية للاشتراك في الانتخابات العامة، وإقامة التحالفات مع الاطراف الاخرى.

٥. تشكيل هيئة استشارية، من أشخاص مختصين، وذوي خبرة، للإفادة من قابليهاتهم ومكانتهم، وقت الحاجة.

٦. تخصيص ميزانية سنوية للمكاتب والمؤسسات الحزبية، حسب الامكانية والحاجة.

٧. تنظيم العلاقات بين الحزب والحكومة.

٨. ما عدا هذه الصلاحيات المذكورة اعلاه، تتمتع اللجنة القيادية بأية صلاحيات أخرى منحها لها هذا النظام.

المادة الثالثة والثلاثون:

١. تعقد اللجنة القيادية اجتماعها الاعتيادي، مرة كل شهرين.

٢. تستطيع للجنة القيادية عقد اجتماع استثائي، بناء على طلب السكرتير العام، او بناء على طلب نصف اعضاء اللجنة القيادية.

المادة الرابعة والثلاثون:

لايجوز لأعضاء اللجنة القيادية استغلال صلاحياتهم وسلطاتهم لأي نشاط تجاري، من اجل الحصول على مكاسب مادية، أو المساهمة في أي نشاط تجاري، أو أي مشروع أقتصادي، بصفة شريك فيه.

المادة الخامسة والثلاثون:

يستطيع المجلس القيادي تجميد نشاط أي عضو من أعضائه، بموافقة (٣/٢) من اعضاء المجلس، بسبب خرق

العضو للنظام الداخلي لـ (أ.و.ك)، أو نظام عمل المجلس القيادي.

المكتب السياسي

المادة السادسة والثلاثون:

١. يتكون المكتب السياسي من (٩) الى(١١) عضواً من أعضاء اللجنة القيادية، يرشحهم السكرتير العام، وتتم الموافقة عليهم من قبل اللجنة القيادية.

٢. واجباته وصلاحياته:

أ. تنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة القيادية، في الفترة الواقعة بين اجتماعين لها.

ب. الاشراف على الهيئات والمنظمات الحزبية وتوجيهها، ووضع الخطط لتوسيع دائرة نشاطاتها، وتقييمها من الناحية التنظيمية، والسياسية، والفكرية، والجماهيرية.

ج. تطوير علاقات (أ.و.ك) مع الاطراف الاخرى .

د. تشكيل سكرتارية من (٧) أشخاص، يشرف عليها عضو من اللجنة القيادية، مهمتها متابعة أعمال المكتب السياسي، ومراسلاته، وقراراته، والهيئات والمنظمات الاخرى لـ (أ.و.ك).

٣. الهيئة العاملة:

أ. يختار السكرتير العام (٣) اعضاء من المكتب السياسي، لتشكيل الهيئة العاملة، ويتولى احدهم مسؤولية الهيئة، وذلك لتنفيذ قرارات المكتب السياسي ومتابعتها وانجاز الاعمال اليومية للمكتب السياسي.

خامسا
المجلس المركزي

المادة السابعة والثلاثون:

١. يتكون المجلس المركزى من (١٠١) عضو، ينتخب (٨١) عضواً منهم في المؤتمر العام، ويعين (٢٠) عضواً منهم من

قبل السكرتير العام، على أن تؤخذ بنظر الاعتبار التوزيع الجغرافي، والمعاييرالشخصية، وموضوع الاختصاصات المختلفة، عند التعيين.

٢. لايجوز أن تقل نسبة النساء في المجلسى المركزي عن (٢٠٪).

٣. ينتخب المجلس المركزي، من بين اعضائه سكرتيرا ونائبين ومقررا.

٤. لايجوز ان يقل عمر سكرتير المجلسى المركزي عن (٤٠) عاما.

٥. لايجوز ان يقل عمر أعضاء المجلس ألمركزي عن (٢٥) عاما.

٦. لا يتولى سكرتير وسكرتارية المجلس المركزي أي منصب أو مسؤولية أخرى.

٧. لا يجوز لأعضاء المجلس المركزي أن يتقلدوا أية مسؤولية أخرى، في أية هيئة أو مؤسسة أو منظمة لـ (أ.و.ك)، أو العمل فيها.

المادة الثامنة والثلاثون:

يكون سكرتير المجلس المركزي ، على اتصال مباشر مع السكرتير العام، وباستطاعته حضوراجتماعات المكتب السياسي، عند الضرورة، بناء على طلب السكرتير العام.

المادة التاسعة والثلاثون: واجبات المجلس المركزي وصلاحياته

١. يتولى المجلس المركزي مسؤولية مراقبة اداء الهيئات والمؤسسات الحزبية، ويصدر التعليمات الخاصة بكيفية تنظيم وادارة اعمالها.

٢. يصدر منهاجا داخليا للعمل، يدير شؤونه بموجبه.

٣. يتطلب تعيين الأعضاء في المكاتب الحزبية موافقة المجلس المركزي على ذلك.

٤. يستطيع المجلس المركزي، عند الضرورة، تجميد عضوية أي عضو من أعضاء المكاتب، باكثرية عدد أصوات المجلس.

٥. يحق له طلب الاستفسار كتابة، عن أية مسألة، ومن أي هيئة حزبية، كما له الحق في ارسال ممثلين عنه،في أطار هيئاته، الى اية هيئة حزبية لـ (أ.و.ك).

٦. له الحق في دعوة مسؤولي الهيئات الحزبية، للسؤال والتحقيق، بناء على طلب (٣/٢) من اعضائه.

٧. لا يعمل بأية اتفاقيات مهمة، لها ارتباط بالمسائل القومية المصيرية، والمصالح العليا لـ (أ.و.ك)، والتحالفات الانتخابية، والتي توقع عليها اللجنة القيادية، بصورة مبدئية الا بعد نيل موافقة (٣/٢) من أعضاء المجلس المركزي عليها.

٨. الموافقة على قائمة المرشحين للانتخابات العامة، ومجالس المحافظات والبلديات، والمجالس المحلية.

٩. الموافقة على منهاج عمل المكاتب والمؤسسات والاجهزة الحزبية.

المادة الاربعون:

لكل عضو من أعضاء المجلس المركزي، وفي أطار نظام عمل المجلس، حق التعبير عن أرائه، بكل حرية، ولاتقع أية مسؤولية على كاهله، بسبب آرائه وافكاره التي يطرحها داخل المجلس.

المادة الحادية والأربعون:

١. في حالة خرق النظام الداخلي لـ (أ.و.ك)، ونظام عمل المجلس المركزي، من قبل السكرتير واعضاء السكرتارية، وأي عضو من أعضاء المجلس المركزي، تجمد عضويتهم في المجلس، بموافقة أكثرية أصوات (٣/٢) من أعضاء المجلس.

٢. في حالة حصول فراغ في عدد أعضاء المجلس المركزي، يملأ هذا الفراغ بالأشخاص الذين حصلوا على أكثرية الاصوات في المؤتمر، وحسب التسلسل.

المادة الثانية والاربعون:

ترتبط اللجان ادناه، بالمجلس المركزي، وترفع تقاريرها الفصلية الى المجلس:

١. لجنة حقوق الانسان.

٢. لجنة النزاهة.

٣. لجنة الشكاوى والتحقيق.

٤. لجنة النظام الداخلي.

٥. يحق للمجلس المركزي، عند الضرورة، تشكيل لجان مختصة اخرى.

المادة الثالثة والاربعون:

تتكون لجنة حقوق الانسان من (٥ ــ ٧) أعضاء، وتتولى مسؤولية مراقبة أوضاع حقوق الانسان، فى الهيئات والمؤسسات الحزبية.

المادة الرابعة والاربعون:

تتكون لجنة النزاهة من(٥ ــ ٧) اعضاء، وتتولى مسؤلية مراقبة استغلال المناصب الحزبية استغلالا سيئا، للمصلحه الشخصية، وتستفيد في عملها من تقارير هيئات الرقابة والمالية، ولجان التحقيق.

المادة الخامسة والاربعون:

تتكون لجنة الشكاوى والتحقيق من(٣) اعضاء قانونيين من ذوي الخبرة، و ينحصر عملها في:

١. البت في القضايا والشكاوى المقدمة من قبل الاعضاء.

٢. التحقيق والبت في القضايا التي ترفعها اللجنة القيادية، أو المجلس المركزي، أو المكاتب والمؤسسات والهيئات الحزبية، الى اللجنة.

المادة السادسة الاربعون:

تتكون لجنة النظام الداخلي من (٥) اعضاء، من أعضاءالمجلس المركزي، وواجباتها عبارة عن:

١. مراقبة مطابقة القرارات والتعليمات والتوصيات الصادرة مع مواد النظام الداخلي لـ(أ.و.ك).

٢. تفسير وشرح مواد النظام الداخلي.

٣. اعادة كتابة مسودة النظام الداخلي المقترح للمؤتمر القادم.

٤. مراقبة أداء الهيئات والمؤسسات، ومتابعة أعمالها، والتحقيق في أي اهمال أو تقصير في الأداء.

سادساً
المكاتب والمؤسسات

المادة السابعة والاربعون:

١. مكتب التنظيم.

٢. مكتب المالية والادارة العامة.

٣. مؤسسة الرقابة المالية.

٤. مكتب المنظمات الديمقراطية.

٥. مكتب شؤون الشهداء.

٦. مؤسسة تقديم الخدمات للپيشمركه و المناضلين القدامى.

٧. مكتب العلاقات العامة.

٨. مؤسسة الانتخابات.

٩. مكتب الإعلام.

١٠. مكتب الرقابة والمتابعة .

١١. المكتب الشؤون الاجتماعية.

١٢. أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر.

المادة الثامنة والأربعون:

١. يكون مسؤولو المكاتب والمؤسسات أعضاء في اللجنة القيادية.

٢. يختار مسؤول المكتب، عند الضرورة، أحد أعضاء المكتب مساعدا له، يساعده في انجاز أعمال المكتب.

٣. لايجوز ان يكون لمسؤول المكتب أو المؤسسة الحزبية، عمل آخر.

٤. يكون مسؤولو المكاتب والمؤسسات الحزبية، مسؤولين أمام الهيئة العاملة.

٥. يصوغ كل مكتب و مؤسسة مشروعا لنظام عمله، يتفق مع النظام الداخلي، ويجب أن يحصل على موافقة المجلس المركزي.

٦. يعقد كل مكتب ومؤسسة كونفرانساً سنوياً، لمناقشة أعماله ومهامه، ورسم خارطة طريق مناسبة، لتفعيل نشاطه وتطوير أعماله.

٧. إذا استقال مسؤول مكتب، أو مؤسسة، من منصبه، وتمت الموافقة على استقالته، يقوم مساعده بانجاز اعماله، الى أن تعين اللجنة القيادية مسؤولا جديدا، لذلك المكتب أو المؤسسة.

٨. باستطاعة كل مكتب أو مؤسسة تشكيل مجلس خاص به.

٩. باستطاعة كل مكتب، أو مؤسسة، وعند الضرورة، تعيين مستشارين له.

المادة التاسعة والاربعون:

١. يتكون المكتب أو المؤسسة من عدد من الاعضاء، يرشحهم المسؤول، حسب مجال الاختصاص.

٢. يكون ترشيح أي عضو لمنصب عضوية المكتب أو المؤسسة، بتقديم طلب يرفعه مسؤول المكتب أو المؤسسة، الى المجلس المركزي، للموافقة عليه.

٣. في حالة رفض المجلس المركزي للترشيح، يحق للمكتب أو المؤسسة تقديم الطلب مرة ثانية.

٤. إذا رفض المجلس الطلب للمرة الثانية، يكتسب قرار المجلس الدرجة القطعية.

مكتب التنظيم

المادة الخمسون:

١. مكتب التنظيم هو أعلى سلطة للتنظيم، ويتولى مسؤولية مهمة ادارة الهيئات التنظيمية، ورسم الخارطة التنظيمية العامة، ويتكون من (٩) أعضاء، منهم (٢) من النساء.

٢. الهيئات التي يتكون منها مكتب التنظيم هي: (المركز، اللجنة، القاطع، أو الدائرة الجغرافية)، وكذلك أية هيئة تنظيمية أخرى، يراها مكتب التنظيم ضرورية.

٣. يتكون مكتب التنظيم من الاقسام التالية: التنظيم، المتابعة والتقييم، الاحصاء، الادارة والمالية، الاعلام والثقافة.

المادة الحادية والخمسون : واجباته وصلاحياته

١. القيادة المباشرة للمراكز التنظيمية، من الناحية: التنظيمية، السياسية والنشاطات الجماهيرية.

٢. تقييم التنظيمات من كل النواحي.

٣. تقديم اقتراحات بشأن فتح مراكز جديدة، وتوحيد بعض المراكز، الى اللجنة القيادية، للمصادقه عليها.

٤. اصدار التعليمات الضرورية، حول تشكيل اللجان والقطاعات والدوائر التنظيمية، او أية هيئة تنظيمية أخرى.

٥. تصنيف الاعضاء، حسب درجاتهم ومسؤولياتهم الحزبية.

المادة الثانية والخمسون: مجلس المركز

١. مجلس المركز التنظيمي هو أعلى سلطة في المركز، ويتولى مسؤولية تطبيق المخطط التنظيمى العام لـ(أ.و.ك) ونشاطاته.

٢. يتكون مجلس المركز من: المسؤول، ونائب المسؤول، والاعضاء العاملون ومسؤولو اللجان، وجميع هؤلاء، ماعدا مسؤول المركز الذي يكون عضوا في اللجنة القيادية، ينتخبون في (كونفرانس) المركز.

٣. يكون مسؤول المركز مسؤولا عن ادارة الشؤون التنظيمية في حدود سلطة المركز، ووضع البرامج الضرورية، لتطوير مهام المركز، من الناحية التنظيمية، والسياسية، والفكرية، والجماهيرية، والثقافية.

٤. يمثل المركز الاتحاد الوطني الكوردستاني في الحدود الجغرافية لنشاطاته.

٥. تتكون الهيئة العاملة في المركز، من (٧) اعضاء،على أن يكون (٢) منهم من النساء، ويجري انتخابهم بأغلبية الأصوات في كونفرانس المركز التنظيمي.

٦. يتكون المركز من هذه الاقسام: التنظيم، والمتابعة والتقييم، والإدارة والمالية، والاحصاء، والعلاقات، والثقافة والاعلام.

٧. يحق للمركز تقديم اقتراحات بفتح لجان وقطاعات جديدة، الى مكتب التنظيم.

المادة الثالثة والخمسون: (الكوميتة ـ اللجنة)

١. تتكون اللجنة التنظيمية (الكوميتة) من عدد من القطاعات، أو من عدد من الدوائر، وواجباتها تنحصر في الاشراف على نشاطات (أ.و.ك) في الحدود الجغرافية المحددة لها.

٢. من حق اللجنة أن تقترح فتح قطاعات أو دوائر جديدة، ورفع الاقتراح الى المركز.

٣. يتكون مجلس اللجنة من: المسؤول، واثنين من الأعضاء العاملين، ومسؤولي القطاعات، أو الدوائر، الذين يعينون عن طريق الانتخاب.

مكتب المالية والادارة العامة

المادة الرابعة والخمسون:

١. يتكون مكتب المالية والادارة العامة من(٧) اعضاء، ويشرف على الشؤون الادارية والمالية والاقتصادية لـ(ا.و.ك).

٢. يتولى مسؤولية انشاء وتطوير المشاريع الاقتصادية، والمصادر المالية لـ(ا.و.ك).

٣. يجب ان يكون على علم بجميع الموارد المالية لـ(ا.و.ك) وكيفية صرفها، فى الداخل و الخارج.

٤. يقدم تقريره المالي الى السكرتير العام، في شهر كانون الاول من كل سنة، ونسخة منه الى اللجنة القيادية.

المادة الخامسة والخمسون: مؤسسة الرقابة المالية:

١. تتكون مؤسسة الرقابة المالية من(٧) اعضاء، من بينهم مسؤولها الذي يكون مختصا في هذا المجال.

٢. تراقب وتتابع عملية الايراد والصرف، في جميع الهيئات والمكاتب والمؤسسات في (أ.و.ك).

٣. تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بالسكرتير العام لـ (أ.و.ك).

٤. تقدم تقريرا فصليا وسنويا الى السكرتير العام.

مكتب المنظمات الديمقراطية

المادة السادسة والخمسون:

يتكون مكتب المنظمات الديمقراطية من (٧) أعضاء.

١. يتولى مسؤولية الاشراف على المنظمات المهنية والديمقراطية.

٢. يقيم علاقات للتعاون والتنسيق والصداقة مع المنظمات والنقابات والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني.

٣. يشكل من اعضاء مكتب المنظمات الديمقراطية، ومسؤولي المنظمات المهنية،والمراكز الديمقراطية ــ مجلسا باسم (مجلس المنظمات)، ويجتمع هذا المجلس برئاسة مسؤول المكتب كل (٣) أشهر، ويبحث في الأمور التي تخص هذه المنظمات.

٤. يشكل مركزاً للمنظمات الديمقراطية، في الحدود الجغرافية لنشاط فروع المنظمات، على ألا يقل عدد هذه الفروع عن (٦) فروع.

٥. يقيم المركز علاقات للتعاون الديمقراطي التام، مع المراكز واللجان التنظيمية لـ (أ.و.ك).

مكتب شؤون الشهداء

المادة السابعة والخمسون:

١. يتكون مكتب شؤون الشهداء من (٧) اعضاء.

٢. يتولى مسؤولية الاشراف على الشؤون ذات الصلة بالشهداء.

٣. يتولى مسؤولية تأمين حقوق الشهداء، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها في الهيئات والمؤسسات التابعة لـ (أ.و.ك)، وحكومة اقليم كوردستان.

٤. يضع البرامج لإحياء ذكرى الشهداء وتسجيل تاريخهم النضالي المجيد.

٥. يفتح قسماً خاصاً، للاشراف على الاحتياجات الضرورية لأبناء الشهداء، و يشرف عليه ابناء الشهداء انفسهم، ويضع الآليات لتنفيذ تلك البرامج.

مؤسسة تقديم الخدمات للبيشمركة والمناضلين القدامى

المادة الثامنة والخمسون: ١.تتكون مؤسسة تقديم الخدمات للبيشمركه والمناضلين القدامى، من (٥ـ٧)اعضاء.

٢. تقدم الخدمات للبيشمركه، واعضاء خلايا التنظيمات الاولى، والسجناء السياسيين، وتقوم بتكريمهم.

٣. متابعة طلباتهم حول ضمان حقوقهم وتنفيذها طبقا للقانون والتعليمات، وتحقيق المساواة.

٤. الدفاع عن أمجاد نضالهم وثمرة كفاحهم وجهودهم.

٥.يحق للبيشمركة والمناضلين القدامى في أية مؤسسة كانوا. بحكم نضالهم، ان يدافعوا عن انفسهم، عن طريق هذه المؤسسة، فى حالة خرق حقوقهم القانونية، من قبل أي جهاز او دائرة أو جهة.

مكتب العلاقات العامة

المادة التاسعة والخمسون: يتكون مكتب العلاقات العامة، من (٩) اعضاء .

١- يتولى مكتب العلاقات العامة مسؤولية تنظيم وتطوير علاقات (أ.و.ك) مع الاطراف السياسية الاخرى في اقليم كوردستان، والعراق، والبلدان الأخرى.

٢- يتكون المكتب من عدة اقسام، ويشرف على كل قسم من هذه الاقسام عضو من أعضاء المكتب.

مؤسسة الانتخابات

المادة الستون:

تتكون مؤسسة الانتخابات من (٥ـ٧) اعضاء، تعد وتخطط وتشرف على عملية الانتخابات في جميع مراحلها التي تتمثل في اعداد قوائم المرشحين، واعلان قوا عد ومبادئ

الحملات الانتخابية، وتنظيم عملية التصويت، وفرز الاصوات، والبت في الطعون والاعتراضات والشكاوى، والاعلان عن نتائج الانتخابات.

٢. تشرف مؤسسة الانتخابات وتضع الخطط اللازمة لخوض جميع الانتخابات التى ورد ذكرها في الدستور العراقي، وقوانين الانتخابات للبرلمان العراقي، وبرلمان كوردستان، وجميع الانتخابات الداخلية لـ (أ.و.ك)، والمنظمات الديمقراطية، وفي كل مراحلها.

٣. تحدد مؤسسة الانتخابات، في نظام عملها، تلك الاقسام والمهام التى تمت الموافقة عليها في لجنة الانتخابات في المؤتمر.

المادة الحادية والستون:

من الضروري أن توفر اللجنة القيادية جميع الاحتياجات والمستلزمات المطلوبة، من الناحية التكنيكية والمالية، لنجاح عمل مؤسسة الانتخابات، وكذلك مستلزمات التدريب

والتمرين، في خارج البلاد وداخلها، لإعداد وتاهيل كوادر هذه المؤسسة.

مكتب الاعلام

المادة الثانية والستون:

يتكون مكتب الاعلام من (٧) اعضاء.

١. يتولى مكتب الاعلام مسؤولية ايصال صوت الاتحاد الوطني وآرائه ومواقفه ونشر الثقافة بشكل عام، وثقافة التسامح، وحقوق الانسان والديمقراطية، بشكل يجسد روح التوافق، والوطنية، والمواطنة، والاستقرار، عن طريق وسائل الاعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية.

٢. يشرف على المؤسسات الاعلامية المركزية لـ (أ.و.ك).

٣. يعطي الشرعية لتميز الاتحاد الوطني عن الاطراف الاخرى، داخل الرأي العام.

٤. يوضح استراتيجية العدالة الاجتماعية التى يؤمن بها (أ.و.ك)، للرأي العام.

مكتب الرقابة والمتابعة

المادة الثالثة والستون:

١. يتكون مكتب الرقابة والمتابعة من(٧) أعضاء.

٢. يتولى مسؤولية مراقبة شؤون الهيئات الحزبية، ويتابع طريقة انجاز مهامها.

٣- يتحقق من أي تقصير واهمال في عمل الهيئات الحزبية، ويعد التقارير الضرورية حول سير اعمالها، ويرفعها الى اللجنة القيادية.

مكتب الشؤون الاجتماعية

المادة الرابعة والستون:

١. يتكون مكتب الشؤون الاجتماعية من (٥ ــ ٧) اعضاء، ويكون مسؤوله عضواً في اللجنة القيادية.

٢. يسعى المكتب الى حل المشاكل والقضايا الاجتماعية، وترسيخ العلاقات بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، على أن يؤخذ تطبيق حكم القانون، ومنع اي خرق للقانون، بنظرالاعتبار.

اكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر

المادة الخامسة والستون:

مسؤوليات أكاديمية التوعية وتأهيل الكوادر،وتكوينها :

١. تتكون هذه الاكاديمية، وحسب الضرورة، من عدد من الكوادر، من ذوي الخبرة والاختصاص.

٢. من مهامها إقامة الدورات التأهيلية في مختلف المجالات، لكوادر (أ.و.ك)، داخل البلاد وخارجها.

٣. تنظيم الارشيف، وتوثيق تاريخ (أ.و.ك)

٤. اصدار مجلة فكرية.

٥. الاهتمام بالبحث والفكر والثقافة المعاصرة، واقامة الندوات والمؤتمرات .

٦. اعداد البحوث والدراسات الدورية ، حول أحداث المنطقة، والعالم، واتجاهات الرأي العام المحلي، وتقديم هذه البحوث الى اعضاء اللجنة القيادية، والهيئات والمؤسسات الحزبية لـ (أ.و.ك)

الاحكام الانتقالية

المادة السادسة والستون:

تمنح الصلاحيات لمكتب التنظيم واللجنة القيادية، لوضع هيكل تنظيمي مناسب، خلال (٦) أشهر، مع مراعاة مسألة

أوضـاع المـدن والاقـضية ، والمنـاطق المـستقطعة، والمنـاطق الاخرى.

المادة السابعة والستون:

لايعمل بأي قرار، أو فقرة، مـن قـرارات الهيئـات والمكاتـب والمؤسسات السابقة التي لاتتفق مع هذا النظام.

المادة الثامنة والستون:

ينفـذ هـذا المنهـاج والنظـام الـداخلي الـذي أقـره المـؤتمر الثالث لـ (أ.و.ك) من قبل جميع الأعضاء.